رعاية حق الله ﷻ عند النحاة

دكتور

عبد العزيز عياد عبد العاطي

مدرس اللغويات – بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر – فرع الزقازيق

الملخص

من يطالع كلام النحاة يجد أنهم عند الحديث عن مسألة تتعلق بالله ﷻ، أو باسم من أسمائه، او بصفة من صفاته ﷻ وضعوا نصب أعينهم حق الله ﷻ من إثبات الكمال الواجب له أو تنزيهه عن النقص الذي لا يليق به؛ تعظيما له وتنزيها.

فرعاية لحق الكمال الواجب له ﷻ:

أجمعوا على أنه أعرف المعارف، ولا يدخل اسم الجلالة (الله) ولا الضمير العائد عليه ﷻ في محل النزال حول ترتيب المعارف، وحكموا أن تعريفه باقٍ لا يزال.

وحكموا بأن الألفاظ الجارية عليه ﷻ يجب حملها على ما يليق بصفاته.

وأجروا عليه ألفاظ التذكير لا لمعنى التذكير، وإنما لشرفها، وسبقها، وخفتها.

ورعاية لحق تنزيهه عن النقص:

أجمعوا أن أسماءه لا تصغّر؛ تعظيما له وإجلالا، كما منعوا تصغير كل ما عُظّم شرعا؛ لأن كُلُّ مَا عَظَّمَ اللَّه فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جميل.

ونزهوا كلامه من بدل النسيان أو الغلط.

ونزهوه عن الطمع والترجي الذي في (عسى ولعل)؛ لتمام علمه.

ورفض ابن مالك تسمية باء الاستعانة في كلامه؛ تنزيها له عن معنى الاستعانة؛ لأنه هو المستعان، وليس بالمستعين.

حتى في **المصطلح النحوي** فرقوا بينه وبين خلقه فيما قد يوهم نقصا أو سوء أدب معه ﷻ.

وقد كشف البحث النقاب عن هذه المسائل وغيرها، وأثبت قول العلماء فيها، وبين وجه الصواب منها.

فليس كل ما قال النحاة بداعي تنزيه الله ﷻ أو إثبات الكمال له ﷻ صحيحا في موضعه، وكثير منه اختلفوا فيه ولم يجمعوا عليه، غير أن ما اتفقوا عليه هو مراعاة حقه ﷻ إثباتا فيما أثبتوه، وتنزيها فيما نفوه عنه ﷻ.

الكلمات المفتاحية: حق الله – تعظيما لله – تنزيها لله – النحاة – أفعال الله.

دكتور
عبد العزيز عياد
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالزقازيق
جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية
abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

Abstract

Those who read the words of the grammarians find that when speaking about a matter related to Almighty Allah, or in the name of His names, or as one of His Attributes, they bear in their mind Allah's right from proving the Perfection to Him or glorification of Him from the lack that is not inappropriate for Him; Veneration of Allah and glorification of Him.

For taking care of the right to perfection due to Allah Almighty:

They are unanimously agreed that Allah is the most known among the knowledges, and the name of God (Allah) and the conscience that belongs to Him shall not be in the place of contention over the arrangement of knowledges, and they ruled that his definition remains.

And they ruled that the current words on Him (Allah) must be carried according to what befits His characteristics.

And they pronounced words of remembrance on Him, not to the meaning of remembrance, but to her honor, precedence and intimidation.

And caring for Allah's glorification from the lack:

They are unanimously agreed that his names do not diminish, to glorify Him and honor Him, as they prevented from minimizing all that was magnified according to Islamic law, because all that Allah glorifies it is great, beautiful and beautiful.

And glorify His words from forgetting or wrong.

Also glorify Him greed and the hope that is in (perhaps, maybe); for completeness His knowledge.

Ibn Malik also refused to use the calling B as an aid to his words, glorifying him from the meaning of Seeking help,

because He who seeking help from Him, and not seek help.

Even in the grammatical term they differentiated Him from his creation in what may delude a lack of or bad manners with Him.

The research revealed the veil on these and other issues, and proved the words of the scholars on them, and make clear what is right about it.

Not everything that the grammarians said in order to glorify Allah Almighty or prove perfection to Him is true in its position, and many of them disagreed about it and did not unanimously agree on it, except that what they agreed upon is to observe His right in proof of what they have proven, and glorification with what they glorify Him.

keywords: Allah's right - Veneration of Allah- Inerrancy of Allah – The grammarians - Allah's actions

Abdulaziz Ayyad
Department of Linguistics , Faculty of Arabic Language in Zagazig , Al Azhar University, Egypt.
abdulazizmohammed182.el@azhar.edu.eg

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم وسلّم وزِدْ وبارك على خَيْرِ الأنبياء، وأبرِ الأصْفياءِ، وخاتم الأنبياء سيدِنَا مُحَمّدٍ ﷺ، أما بعدُ:

فإن حق الله ﷻ هو ما أخبرنا به رسوله ﷺ بقوله: ((حَقّ اللَّهِ عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا))(١).

وهذا الحق يدور على أصلين:

[١] إثبات الكمال الواجب لله ﷻ.

[٢] وتنزيهه عن النقص الذي لا يليق به ﷻ.

ورعاية هذا الحق تكون بمراقبته وحفظه(٢) من الْفَوات وَالنُّقْصَان(٣)، أي بحفظ ما يجب إثباته له ﷻ من الفوات، وحفظ ما يجب نفيه عنه ﷻ بالنقصان.

والذي يطالع كلام النحاة يجد أنهم عند الحديث عن مسألة تتعلق بالله ﷻ، أو باسم من أسمائه، أو بصفة من صفاته ﷻ وضعوا نصب أعينهم حق الله ﷻ من إثبات الكمال الواجب له أو تنزيهه عن النقص الذي لا يليق به؛ تعظيما له وتنزيها.

فرعاية لحق الكمال الواجب له ﷻ:

قد أجمعوا على أنه أعرف المعارف، وأنه لا يدخل اسم الجلالة (الله) ولا الضمير العائد عليه ﷻ في محل نزاعهم في ترتيب المعارف، وحكموا أن تعريفه باقٍ لا يزال.

---

(١)صحيح البخاري (٤/ ٢٩) كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار برقم (٢٨٥٦)، وصحيح مسلم (١/ ٥٨) كتاب الإيمان، بَابُ مَنْ لَقِي اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُو غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ رقم (٤٨).

(٢) الرعاية مصدر راعى بمعنى حفظ وترقب، يقال: "رَاعَى أَمرهَ: حَفِظَه وترَقَّبَه. وراعَيْتُ فُلَانًا مُرَاعَاةً ورِعَاءً إِذَا راقَبْتَه وتأَمَّلْت فِعْلَه". لسان العرب (١٤/ ٣٢٧).

(٣) ينظر: مقاصد الرعاية لحقوق الله ﷻ لعز الدين بن عبد السلام (ص: ١٢).

وقد حكموا بأن "الألفاظ الجارية عليه ﷻ يجب حملها على ما يليق بصفاته "[1].

وقد أجروا عليه ألفاظ التذكير لا لمعنى التذكير، وإنما لشرفها، وسبقها، وخفتها.

ورعاية لحق تنزيهه عن النقص:

قد أجمعوا على أن أسماءه لا تصغّر؛ تعظيما له وإجلالا، كما منعوا تصغير كل ما عُظّم شرعا؛ لأن "كُلُّ مَا عَظَّمَ اللَّه فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جميل"[2].

وقد نزهوا كلامه من بدل النسيان أو الغلط؛ تنزيها له عن الغلط والنسيان، فهو ﷻ: [پ پ پ پ ڀ][3].

وقد نزهوه عن الطمع والترجي الذي في (عسى ولعل)؛ لتمام علمه.

وقد كره الزجاج (٣١١هـ) أن يَذكر "جميع ما قال النحويون في اسم اللَّه أعني قولنا (اللَّه) تنزيهاً للَّهِ ﷻ"[4].

ومنهم من رأي أن أفعل التفضيل المجرد من (مِن) في حقه مؤول بالصفة المشبهة؛ لأنه إنما يفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد، يقال: هذا أكبرُ من هذا، إذا شاكله في باب، والله ﷻ [ٹ ٹ ٹ ٹ][5].

وقد رفض ابن مالك (٦٧٢هـ) تسمية باء الاستعانة في كلامه؛ تنزيها له عن معنى الاستعانة؛ لأنه هو المستعان به، وليس بالمستعين.

حتى في **المصطلح النحوي** فرّقوا بينه وبين خلقه فيما قد يوهم نقصا أو سوء

---

(١)**الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ١١٩)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٥).**

(٢)**الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٠٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٢٣٨).**

(٣)**[طه: ٥٢].**

(٤)**معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٣).**

(٥)**[الشورى: ١١].**

أدب معه ﷻ فقالوا: فعل دعاء وحرف دعاء، لا أمر أو طلب.

وقالوا: عطف على المعنى في كلامه، لا عطف على التوهم، فـ"كيف يكون التوهم في القرآن، والله ﷻ منزه عن التوهم؟"[1].

وقالوا: حرف صلة لا حشو ولا زائد؛ تنزيها لكلامه عما يتبادر إلى الذهن من معنى الحشو أو الزيادة.

ومنهم من قال: منصوب على التعظيم لا مفعول به، ومبني لما لم يسم فاعله لا مبني للمجهول؛ مراعاة لحق الأدب مع الله ﷻ.

الدراسات السابقة:

العلماء تحدثوا عن هذه الحقوق في كتبهم، وراعوها في مسائلهم، ولم يفردوا لها بحثا مستقلا أو حتى مبحثا في كتاب، اللهم إلا ما كان من العلامة زين الدين الآثاري (٨٢٨هـ) فقد في آخر ألفيته مبحثا بعنوان: **خاتمة الفصول**. وتحدث فيه عن بعض تلك المسائل، وسماها (إعراب الأدب) فقال:[2]

خاتمةُ الفُصُولِ إعْرَابُ الأَدَبْ	مع الإلهِ، وهو بعضُ ما وجبْ
فالربُّ مَسْؤُولٌ بأَفْعَالِ الطَّلَبْ	كـ(اغفرْ لنا)، والعبدُ بالأمر ائتدِب
وفي سَأَلْتُ اللهَ فِي التَّعْلِيمِ	تَقُولُ: منْصُوبٌ علَى التَّعْظِيمِ

يعني أنه لا يقال في حق الله ﷻ: فعل أمر. بل يقال: فعل طلب. ولا يقال في حقه ﷻ: مفعول به، وإنما يقال: منصوب على التعظيم. إلى آخر ما قال.

✍ وقد رأيت أن أكشف النقاب عن المسائل التي راعى فيها النحاة حق الله ﷻ، وأثبت قول العلماء فيها، وأبين وجه الصواب منها.

فليس كل ما قال النحاة بداعي تنزيه الله ﷻ أو إثبات الكمال له ﷻ صحيحا في موضعه، وكثير منه اختلفوا فيه ولم يجمعوا عليه، غير أن ما اتفقوا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (٥/ ١٩٨)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٣/ ١٣٩٧).

(٢) كفاية الغلام في إعراب الكلام (١٠٩).

عليه هو مراعاة حقه ﷻ إثباتا فيما أثبتوه، وتنزيها فيما نفوه عنه ﷻ.

وسميته: **رعاية حق الله ﷻ عند النحاة**. عسى الله أن يشملنا برعايته ويكلأنا بحفظه.

ويمكن عرض مسائله على طريقة النحاة؛ بذكر ما يتعلق بالنحو مرتبا على ترتيب الألفية لابن مالك، ثم ما يتعلق بالصرف مرتبا على ترتيب الشافية لابن الحاجب.

غير أني آثرت أن أعرض مسائله في ثلاثة مباحث تبرز المقصد الأسمى من البحث وهو حق الله ﷻ، وهذه المباحث هي:

المبحث الأول: المسائل التي راعى فيها النحاة حق الله ﷻ في إثبات الكمال الواجب له ﷻ.

المبحث الثاني: المسائل التي راعى فيها النحاة حق تنزيهه ﷻ عن النقص الذي لا يليق به ﷻ.

المبحث الثالث: المسائل التي راعى فيها النحاة حق الأدب مع الله ﷻ في المصطلح النحوي.

وذيلتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أبرز النتائج.

وفهارس فنية.

كما آثرت ألا أثقل حواشي البحث بذكر بيانات المراجع، واكتفيتُ بتفصيلها آخر البحث في ثبْت المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل أن ينفع بهذا العمل، ويغفر ما وقع فيه من زلل، وأن يجبر الخلل، ويجعله ذخرا لنا يوم أن نلقاه.

دكتور

عبد العزيز عياد عبد العاطي

الليلة ١٤ رمضان ١٤٤١هـ

٧ مايو ٢٠٢٠م

المبحث الأول

المسائل التي راعى فيها النحاة حق الله ﷻ في إثبات الكمال الواجب له ﷻ

المسألة الأولى

القول بأن اسم الجلالة وضميره

هما أعرف المعارف بالإجماع الاسم على ضربين: نكرة ومعرفة.

أما النكرة فهي ما يقبل (أل) التي تؤثر بالتعريف نحو: (رجل)، أو يقع موقع ما يقبلها نحو: ذو بمعنى صاحب، و(مَن) و(ما)[١].

وأما المعرفة فهي ما وضع ليدل على معين[٢]، وقيل: هي ما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها[٣].

وهي منحصرة بالاستقراء في خمسة أنواع: "المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، وما عرف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد منها "[٤].

وعدها ابن مالك في الألفية ستة فزاد (الاسم الموصول)[٥]، وزاد في شرح

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ١٩٨-٣٥٦)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١١١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٨٦)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١/ ٢٤٢)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٨٥)، وغيرهم في شرح قول ابن مالك:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا * أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا**

ألفية ابن مالك (ص: ١٢).

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (١/ ١٥٨)

(٣) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١١٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (١/ ١٥٨)

(٤)شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٧٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤٦).

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك (ص: ١٢)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٨٧).

التسهيل: المنادى المقصود نحو: (يا رجل)[1] وقيل: هو معرّف بالإشارة إليه والمواجهة[2].

ترتيب المعارف: وَهَذِه المعارف ليست في درجة واحدة من التعريف، فبَعْضهَا أعرف من بعض[3].

وأعرفها أقلها اشتراكا لغيره، وأبعدها لبْسا عند المخاطب[4].

قال ناظر الجيش: "معنى كون بعض المعارف أعرف من الآخر، أن يكون أقلّ اشتراكا من الذي أعرف منه، فيكون تطرق الِاحْتِمَال إِلَيْهِ أقل من تطرقه إلى غير الأعرف"[5].

الاختلاف في أعرف المعارف: ومن هنا اختلف العلماء في أعرف المعارف على عدة أقوال:[6]

قيل: أعرفها المضمر[7]، ثم العلم ثم اسم الإشارة[8] ثم الموصول، ثم المحلى بالألف واللام، وأما المضاف فإنه ما أضيف إليه[9].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٥)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٨٦).

(٢) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٨٦)

(٣)ينظر: المقتضب (٤/ ٢٨٠)

(٤)ينظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب (٢/ ٩٢)

(٥)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٣٣)، وينظر: همع الهوامع (١/ ٢٢٠).

(٦)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٨١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٩٤)، وتوجيه اللمع (ص: ٣١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤٦)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٣٣)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٨٦).

(٧) وهو قول سيبويه، وجمهور النحاة. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥٢)، وينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٢٨٦)، والبديع في علم العربية (١/ ٣١٦).

(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٦٩) (١/ ١٧١)

(٩) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٥٩).

وقيل: أعرفها أسماءُ الْإِشَارَة[١].

وقيل: أعرفها العلم ثم المضمر[٢]

بل وحتى المعرفة ذات الأنواع ليست كلها في درجة واحدة كالضمير؛ فإن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير الغائب أقلها درجة، بل منهم من أخره عن العلم[٣].

وأعرف أسماء الإشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد[٤].

وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص، ثمّ للعهد في جنس ثم ما للاستغراق[٥].

اسم الجلالة (الله)، والضمير العائد عليه ﷻ:

اسم الجلالة مع كونه علما على الذات العلية المقدسة، وكذا كل ضمير يعود عليه ﷻ فهو خارج عن محل نزاع العلماء في المسألة حتى حُكي الإجماع على ذلك.

---

(١) وهو منسوب لابن السراج. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٩٤)، وتوجيه وتوجيه اللمع (ص: ٣١٤).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٣٥).

(٣) ينظر: السابق (١/ ٤٣٦).

(٤) ينظر: السابق (١/ ٤٣٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (١/ ١٥٩).

(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٣٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (١/ ١٥٩).

قال السيوطي: "وَمحل الْخلاف فِي غير اسم الله تَعَالَى، فَإِنَّهُ أعرف المعارف بِالإِجمَاع"(١)

قال الفاكهي: "ولا خلاف أنه أعرف المعارف وإن كان علما"(٢).

وقال الصبان: "والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعا، قال الشنواني: ويليه ضميره"(٣).

حتى إنهم حكوا عن سيبويه أنه "رُؤِيَ فِي المَنَام فَقيل: مَا فعل الله بك؟ فقال: خيرا كثيرا؛ لجعل اسمه أعرف المعارف"(٤).

تعريفه باقٍ لا يزال:

من المعارف ما قد يطرأ عليه التنكير، كالمعرف بـ(أل) والمعرف بالإضافة، بل وحتى الأعلام قد يطرأ عليها التنكير، ولذا جاز نداؤها فتقول: (يا زيدُ)، وجاز تثنيتها فتقول: (زيدان، وزيدون)، وجاز دخول الألف واللام عليها حال التنكير فتقول: (الزيدان، والزيدون)، وأما اسم الجلالة (الله) فهو معرف دائما، مع أنه علم على الذات العلية ﷻ إلا أنه لا يُزال تعريفه بحال من الأحوال، قال أبو حيان:

"من الأعلام المناداة ما لا يمكن أن يزال تعريفه، فيتنكر، ويعرف بالنداء، كاسم الله تعالى، فإذا قلت: (يا الله)، فلا يمكن أن يقال: إنه تنكر، وسُلِب العلمية، ثم عُرّف بالنداء"(٥).

---

(١)همع الهوامع (١/ ٢٢١)

(٢)شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ٣٧)

(٣)حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (١/ ١٥٩)

(٤)اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٣٨)، ومعنى (لا إله إلا الله) للزركشي (ص: ١٠٤ – ١٠٦)

(٥)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ١١١).

لماذا اسم الجلالة (الله)، والضمير العائد عليه ﷻ؟

الذي دفع العلماء إلى القول بأن اسم الجلالة وضميره أعرف المعارف، وأنه مستثنى من الخلاف السابق هو أحدُ أمرين:

الأول: تعظيم الله ومراعاة حقه ﷻ من إثبات الكمال الواجب له، وتنزيه اسمه الكريم أو الضمير العائد عليه عن أن يفاضلوه مع غيره أو يقارنوه بما سواه، وهو ما صرف الزجاج عن الكلام في اشتقاق في الاسم الكريم فقال:

"فأما اسم اللَّه ﷻ فالألف فيه ألفُ وصل، وأكْرهُ أنْ أذكر جميع ما قال النحويون في اسم اللَّه أعني قولنا: (اللَّه)؛ تنزيهاً للَّهِ ﷻ"(١).

الثاني: أن اسم الجلالة علم خاص به ﷻ بدليل قوله ﷻ: **[پ پ پ پ]**(٢) أي هل تعلم أحدا تسمى الله؟(٣)، وقيل: هل تعلم له نظيرا ومسمى يشبهه ﷻ؟(٤)

فلم يتسم بهذا الاسم غيره ﷻ، حتى مَن ادعوا الألوهية لم يجرؤ أحد منهم أن يدعي لنفسه ذلك الاسم، فكما أنه لا شريك له في ذاته أو صفاته؛ لأنه **[ٹ ٹ ٹ]**(٥) فكذلك لا شريك له في اسمه العلم الدال على ذاته.

قال الزركشي: "اسم (الله) سُبْحَانَهُ علم وَاجِب لذاته الَّذِي تفرد بِهِ تَعَالَى، فَلم يَجْعَل لغيره شركَة فِي لَفظه، كَمَا لم يكن لأحد شركَة فِي مَعْنَاهُ، وَعَلِيهِ تجرى صِفَاته"(٦).

ومن هنا كان أعرف المعارف؛ لأنه وإن كان علَما بمعاملته معاملة الأعلام

---

(١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٣).

(٢)[مريم: ٦٥].

(٣) ينظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (ص: ٢٥٨).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٢٥).

(٥)[الشورى: ١١].

(٦)معنى (لا إله إلا الله) للزركشي (ص: ١٠٤ -١٠٦).

من حيث إِنَّه يُوصف وَلَا يُوصف بِهِ[1] إلا أنه لعدم مشاركته غيره، ولكونه لا لبس فيه على المخاطب "فهو غني عن الإيضاح"[2] كان أعرف من الأعلام، بل ومن سائر المعارف؛ لأنها لا تخلو من لبس أو مشاركة، ولذا وقع فيها التفاوت في درجة التعريف، حتى في أنواع المعرفة الواحدة –كما سبق– في الضمائر والإشارة والمعرف بأل.

(١) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٢)حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (٣/ ١٠٦).

المسألة الثانية

امتناع مخاطبة الله ﷻ إلا بألفاظ التذكير؛ **لأنها أشرف وأكمل**

لا يقال في الله ﷻ: مذكر أو مؤنث؟! ولا يخاطب ﷻ إلا بلفظ يدل على التذكير سواء أكان ضميرا أم موصولا أم إشارة، فيقال: (هو الله، وأنتَ ربّنا، والذي خلقَني، وهذا إلهي).

فضمير المؤنث (هي، ونون النسوة)، والموصول المؤنث (التي)، والإشارة المؤنثة (هذه هذي تي وته وتا)، لا يستعملها النحاة –وغيرهم– في حق الله ﷻ، فلا يخاطبونه ويجرون عليه ﷻ إلا ألفاظ المذكر؛ لأنها أشرف من ألفاظ التأنيث وأخف منها؛ ولأن المذكر يسبق المؤنث، وهو أصل له، كما قال سيبويه:

"اعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلَّ ما أخبر عنه[1]، من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، و(الشيء) ذكر"[2].

وهذا لا يدل على صفة تذكير أو تأنيث في الله ﷻ، وإنما اختير له أكمل الأمرين وأشرف الحالين؛ لأن من خصائص لغة العرب أن تعبر عن أي شيء إما بلفظ تذكير أو لفظ تأنيث، وليس هناك صيغة محايدة، فأي اسم مهما كان نوعه لابد أن يعامل إما معاملة المذكر أو المؤنث، سواء كان عاقلا أم غير عاقل، وسواء كان اسم علم أم اسم جنس.

---

(١) يعني أن كلمة (شيء) تقع على كل مذكر ومؤنث بلفظ واحد. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٦٩).

(٢)الكتاب (١/ ٢٢).

والعرب يجعلون المذكر هو الافتراضي؛ لأنه أخف عندهم، ولأنه الأصل، فلا يحتاج إلى علامة، ويتفرع عنه المؤنث، بالعلامة الدالة عليه.

قال ابن الحاجب:

"التأنيث فرع التذكير؛ لأن الذكورية هي الأصل من حيث كانت الألفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة.

فإذا قصد إلى التأنيث زيدت العلامة لذلك. فـ (قائم) في قولك: قائمة، يدل على ذاتٍ قام بها ذلك المعنى، كما في قولك: (قائم)، مجردا. وزيادة التاء تدل على الذات مؤنثة، فكان فرعا لذلك"(١).

يضاف إلى ذلك أن تنوع الخلق إلى ذكر وأنثى هو من خلق الله ﷻ: **[چ چ چ چ ڇ ڇ]** [الحجرات: ١٣].

[□ ى ى ي ي □ □] [الذاريات: ٤٩].

فالله ﷻ كان قبل أن يوجد المذكر والمؤنث، فكيف يمكن أن يقال فيه: مذكر ومؤنث؟!

وإنما النحاة –بل والمسلمون– يستخدمون معه أشرف الألفاظ وهو لفظ المذكر، متابعين في ذلك كلامه ﷻ في الإخبار عن نفسه في القرآن الكريم، حيث قال ﷻ: **[ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ]**(٢). وقال عيسى عليه السلام: **[ہ ہ ھ ھ]**(٣).

فالنحاة لا يتجاوزون في استعمالهم لفظ القرآن، وهي مخاطبته بأشرف الألفاظ وهي ألفاظ التذكير: (إنكَ أنتَ، هو، الذي، عالم علام)؛ إثباتا للكمال

---

(١)أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٥٢)، وينظر: شرح المكودي على الألفية (ص: ٣١٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٤٨٧)، وهمع الهوامع (٣/ ٣٢٩).

(٢)[الحشر: ٢٢]

(٣)[المائدة: ١١٦].

الواجب له ﷻ.

ولا يتحدثون فى حقه بتذكير ولا تأنيث؛ لأن هذا لا يليق بجلال الله ﷻ، وما كان استخدامهم ألفاظ التذكير إلا من ضرورات الخطاب في اللغة، وما يحتاجه الناس فى التفاهم.

ويدل على أن الله ﷻ عبر عن نفسه بألفاظ التذكير؛ لشرفها لا للدلالة على معنى التذكير هو أن الله عاب على المشركين أنهم يعبدون من دونه إناثا، وذمهم على ذلك وبين قبح عملهم فقال: **[گ گ گ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ]** [النساء: ١١٧]

قال الطبري: "يعنى: إلا ما سموه بأسماء الإناث كاللات والعزى وما أشبه ذلك. يقول جل ثناؤه: فحسب هؤلاء الذين أشركوا بالله...، أنهم يعبدون إناثًا ويدعونها آلهة وأربابًا، والإناث من كل شيء أخسُّه، فهم يقرون للخسيس من الأشياء بالعبودة[١]، على علم منهم بخساسته، ويمتنعون من إخلاص العبودة للذي له ملك كل شيء، وبيده الخلق والأمر"[٢].

يعني أن الأوثان والأصنام "مسميات بأسماء الإناث كـ(العزى ومناة) ونحوهما.

ومن المعلوم أن الاسم دال على المسمى؛ فإذا كانت أسماؤها أسماء مؤنثة ناقصة، دل ذلك على نقص المسميات بتلك الأسماء، وفقدها لصفات الكمال... فكيف يُعبد مَن هذا وصفه، ويترك الإخلاص لمن له الأسماء الحسنى، والصفات العليا، والحمد والكمال، والمجد والجلال؟!"[٣].

قال الإمام أبو جعفر النحاس:

"لأن الحجارة مؤنّثة، فذكَرها الله –جلّ وعزّ– بالضَّعَة؛ لأن المذكر من كل

---

(١) هكذا في الأصل وهي مصدر عبُد بالضم، "حكى اللِّحياني: عَبُدَ عُبُودَةً وعُبُودِيَّة". اهـ المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٢٥).

(٢) جامع البيان (٩/ ٢١١) ت شاكر

(٣)تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص: ٢٠٣). وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١١٠).

شيء أرفع من المؤنث"[1].

فالتعبير بألفاظ المذكر لا للإشارة إلى التذكير ونفي التأنيث، وإنما هو إشارة للأشرف والأكمل في مقابل الناقص والأخس.

ومن هذا المنطلق منع ابن يعيش لحاق تاء المبالغة لأوصاف الله ﷻ؛ لأنها وإن كانت لمعنى المبالغة إلا أنها مبالغة بعلامة نقص، فقال:

"قولهم: (عَلَّامة، ونَسّابَةٌ)، لمن يكثُر علمُه، ومعرفتُه بالنَّسَب...، فهذا ونحوه لا يتبَع الموصوفَ في تذكيره، بل يثبُت فيه التاء، وإن كان الموصوفُ مذكَّرًا؛ لأنّ التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف.

ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى، وإن كان معناها المبالغةَ؛ لوجودِ لفظ التأنيث، ولا يحسُن إطلاقه على البارئ؛ لأنّها مبالغةٌ بعلامة نَقْص"[2].

فلا يجوز أن يقال لله ﷻ: (علّامة، رزّاقة، غفّارة).. مع أنه (علام الغيوب، ورزاق، وغفار)... وله من تلك الصفات الغاية منها، وهذه صيغ تدل على المبالغة، وإثبات تاء المبالغة فيها تزيد وتؤكد هذه المبالغة إلا أن الكمال الواجب لله ﷻ يتنافى من تاء المبالغة، لكونها في الأصل علامة المؤنث، وهي صفة نقص لا تجوز لله ﷻ.

---

(١)إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٣٩).

(٢)شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤٦).

المسألة الثالثة

المفعول به بعد أفعال الله ﷻ هو مفعول المطلق في حقه ﷻ

المفعول المطلق عند النحاة هو المصدر المنصوب؛ تأكيدا لفعله أو بيانا لنوعه أو عدده[١]. نحو: (ضرَب عمرٌو زيدًا ضربًا، أو ضربتين، أو ضربًا شديدًا).

فالواجب أن يكون حدثا أو معنى لا ذاتا أو جسما[٢]، قال سيبويه:

"واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث"[٣].

"يعني أنّ الفعل يعمل في مصدره، وإن كان لا يتعدّى الفاعل، كقولنا: (قام زيد قياما)"[٤].

فجعل سيبويه الفعل اللازم متعديا للمعنى والحدث وهو المصدر، ولم يجعله متعديا للذوات.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٤)، والأصول في النحو (١/ ١٥٩)، والإيضاح العضدي (ص: ١٦٧)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ٤٨)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٠٠)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٥)، والبديع في علم العربية (١/ ١٢٢)، والتذييل والتكميل (٧/ ١٣١)، وهمع الهوامع (٢/ ٩٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ١٦٠).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٤)، والأصول في النحو (١/ ١٥٩)، والإيضاح العضدي (ص: ١٦٧)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ٤٨).

(٣)الكتاب لسيبويه (١/ ٣٤).

(٤)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٦٤).

غير أن بعض النحاة ومنهم عبد القاهر الجرجاني[١]، وابن الحاجب[٢]، وابن هشام[٣] جعلوا مما يُنصب على أنه مفعول مطلق الذواتِ –الأجسامَ والجواهر– إذا كانت في حق الله ﷻ ووقعت بعد الأفعال العامة[٤] التي تدل على الإيجاد والخلق "نحو أن تقول: (خلق اللَّه زيداً، وأوجده). وما شاكله، مما لا يُشتقّ من معنًى خاصّ كالحياة والموت ونحوهما من المعاني"[٥].

قال أبو حيان:

"وتسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين فيما أعلم؛ إلا ما ذكره صاحب (البسيط)[٦] من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق،

---

(١)ينظر: أسرار البلاغة (ص: ٣٧٠).

(٢)ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٠٢).

(٣)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٧).

(٤) الأفعال نوعان:

الأفعال العامة: وهي التي لها مصادر عامة غير مشتقة من معنى خاص؛ لأنه يقصد بها الإخبار عن جنس من المعاني بدون تخصيص معنى محدد، مثل: (عمل وفعل وصنع).

والأفعال الخاصة: وهي التي لها مصادر خاصة بمعنًى من المعاني كالضرب والأكل والقعود والجلوس، فهذه يحصل بها كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص تقول: (ضرب وأكل وقعد وجلس). ينظر: أسرار البلاغة (ص: ٣٦٨)، والأشباه والنظائر (٤/ ٩٧).

(٥)أسرار البلاغة (ص: ٣٧٠).

(٦) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بابن العلج من نحاة القرن السابع الهجري، وكتابه هو البسيط في النحو. وهو في عدة مجلدات، وقد أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عنهُ، وهو كتاب مفقود إلى اليوم وآراؤه مبثوثه في كتب النحو، وجمعت في بعض الأبحاث العلمية الحديثة. ينظر: البحر المحيط في التفسير (٩/ ٤٢٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٧٠).

وإلى مؤكد، وإلى متسع فيه. والمفعول المطلق عنده ما كان من الأفعال العامة، نحو: (فعلتُ وصنعتُ وعملتُ وأوقعتُ)، فإذا قلت: (فعلتُ فعلاً). فالواقع ذات الفعل؛ لأن الذوات الواقعة هنا هي هذا، ولا تقع هنا الجواهر والأعراض الخارجة عنا، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق الله ﷻ، كقولك: (خلق الله زيداً)، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق"[1].

ولذا عد ابن هشام من أخطاء المعرِبين "قَوْلهم فِي نَحْو: {خلق الله السَّمَاوَات}: إِن (السَّمَوَات) مفعول بِهِ. قال: وَالصَّوَاب: أَنه مفعول مُطلق"[2].

وهذا عندهم مبني على أساسين:

الأول: تعريفهم المفعول به والمفعول المطلق:

أما المفعول المطلق عندهم فهو ما لم يكن موجودا قبل الفعل، فأوجده الفعل نحو: (ضربتُه ضربًا).. فالضرب لم يكن موجودا قبل الفعل وصار موجودا بعده.

وأما المفعول به فهو ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلا[3].

ومنه كل ذاتٍ وقعت بعد الأفعال المسندة إلى الله ﷻ التي تدل على الإيجاد والخلق والإنشاء، مثل: (خلق الله الإنسان). فإن الإنسان لم يكن موجودا قبل الخلق فقد كان عدما محضا، فأوجده الله ﷻ.

قال ابن هشام:

---

(١)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ١٣١)، وهمع الهوامع (٢/ ٩٤).

(٢)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٧).

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٧)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٩١/٤)

"وَالَّذِي غر أَكثر النَّحْوِيين فِي هَذِه الْمَسْأَلَة أَنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لَا يكون إِلَّا حَدثا، وَلَو مثلُوا بِأَفْعَال الله –تَعَالَى– لظهر لَهُم أَنه لَا يخْتَص بذلك؛ لِأَن الله –تَعَالَى– موجِدٌ للأفعال والذوات جَمِيعًا لَا مُوجِد لَهما فِي الحَقِيقَة سواهُ ﷻ"[1].

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أن تسمية المفعول به مفعولا كان باعتبار إلصاق الفعل به، "وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل، نحو: (خلق الله السموات)، فـ(السموات) مفعول به، وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله، ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر[2] بناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا، فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر، وغيرهم لا يلتزمون ذلك"[3].

الثاني: اتفاق جمهور النحاة على أن المفعول المطلق يجب أن يكون مصدرا أو ما ينوب عنه مما في معناه[4]، وينحصر خلافهم في صلاحية إطلاقه على جميع المصادر أو إنه لا يجوز إطلاقه إلا على مصادر الأفعال العامة[5]،

---

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٧)، وينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٠٣)

(٢)ينظر: أسرار البلاغة (ص: ٣٧٠).

(٣)حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٦١).

(٤)ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٤)، والأصول في النحو (١/ ١٥٩)، والإيضاح العضدي (ص: ١٦٧)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ٤٨)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٥)، والبديع في علم العربية (١/ ١٢٢)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ١٣١)، وهمع الهوامع (٢/ ٩٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ١٦٠).

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر (٤/ ٩٥)

ولذا لم يمثلوا له بأسماء الذوات.

الأصل الثاني: عدم تفريقهم بين الخلق والمخلوق، فلا فرق بين أن تقول: خلَق الله خلْقا، وبين أن تقول: خلق اللهُ السموات.

قال ابن الحاجب:

"قولهم: (خلقَ اللهُ السموات). من قال: إن الخلق هو المخلوق، فواجب أن تكون (السماوات) مفعولا مطلقا؛ لبيان النوع؛ إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك؛ لأنا بنينا على أن المخلوق هو الخلق، فلا فرق بين قولك: (خلق الله خلقا)، وبين قولك: (خلق الله السماوات)، إلا ما في الأول من الإطلاق وفي الثاني من التخصيص. فهو مثل قولك: (قعدتُ قعودا، وقعدتُ القرفصاء). فإن أحدهما للتأكيد والآخر لبيان النوع وإن استويا في حقيقة المصدرية، وهذا أمر مقطوع به بعد إثبات أن المخلوق هو الخلق.

ومن قال: إن المخلوق غير الخلق، وإنما هو متعلق الخلق، وجب أن يقول: إن (السماوات): مفعول به، مثله في قولك: (ضربت زيدا)، ولكنه غير مستقيم؛ لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق؛ لأنه لو كان متعلقا له لم يخل أن يكون الخلق المتعلق قديما أو مخلوقا، فإن كان مخلوقا تسلسل فكان باطلا، وإن كان قديما فباطل؛ لأنه يجب أن يكون متعلقه معه، وإذ خلْقٌ ولا مخلوق محال، فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية، وهو باطل، فصار القول بأن الخلق غير المخلوق يلزم منه محال. وإذا كان اللازم محالا فملزومه كذلك. فثبت أن الخلق هو المخلوق"[1].

والجواب عن هذا أن يقال: إن علماء المسلمين يتفقون على أن الله ﷻ هو

---

(١)أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٠٣).

الذي خلق السموات والأرض وما بينهما، ولكنهم اختلفوا في أن صفة الخلق لله ﷻ هل قامت به بعد الخلق أو أن الخلق هو نفس المخلوق دون أن تقوم به هذه الصفة؟

ظاهر كلام أكثر النحويين أن الخلق غير المخلوق، فـ(الإنسان) في قولك: (خلق الله الإنسان) مفعول به(١).

وهذا هو الصحيح أن المخلوق غير الخلق لأن المفعول غير الفعل سواء أكان في حق الله أم غيره من الخلق، قال الإمام البخاري:

"وأما الفعل من المفعول، فالفعل إنما هو إحداث الشيء، والمفعول هو الحدث؛ لقوله: [ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ](٢) فـ(السموات والأرض) مفعوله، وكل شيء سوى الله بقضائه فهو مفعول، فتخليق السموات فعْله؛ لأنه لا يمكن أن تقوم سماء بنفسها من غير فعل الفاعل، وإنما تنسب السماء إليه لحال فعله، ففعله من ربوبيته، حيث يقول: [ﯣ ﯤ ﯥ](٣)، ولكن من صفته وهو الموصوف به"(٤).

"ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق"(٥).

وعلى هذا فالخلق غير المخلوق، فالخلق فعل الله ﷻ والمخلوق مفعوله ﷻ.

"الفعل صفة والمفعول غيره، وبيان ذلك في قوله تعالى: [ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ](٦) ولم يرد بخلق السموات نفسها وقد ميز فعل السموات من السموات، وكذلك فعل جملة الخلق، وقوله: [ﯣ ﯤ ﯥ](٧) وقد ميز الفعل والنفس، ولم يصر فعله

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (٤/٩٤)

(٢)[الأنعام: ١].

(٣)[البقرة: ١١٧].

(٤)خلق أفعال العباد للبخاري (ص: ١١٣).

(٥)السابق (ص: ١١٤).

(٦)[الكهف: ٥١].

(٧)[الكهف: ٥١].

خلقا"[1].

وعليه فالراجح في المسألة:

أن المنصوب بعد الأفعال العامة الخلق والإنشاء هي مفعول به لا مفعول مطلق، سواء أكانت في حق الله أم غيره ﷻ؛ لأن الفعل غير المفعول به، ولأنه لا يشترط في المفعول به أن يكون موجودا قبل الفعل؛ لأنه مردود بقولهم: (حفرتُ البئر، وكتبتُ الكتاب). ولم يكن البئر ولا الكتاب موجودا قبل الفعل.

قال تاج الدين التبريزي:

"لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه[2]، سواء كان موجودا في الخارج نحو: (ضربتُ زيدا) أو (ما ضربْتُه)، أم لم يكن موجودا نحو: (بنيتُ الدار)، قال الله تعالى: {أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ}[3] فإن الأشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته، ثم قد قد توجد في الخارج وقد لا توجد، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به"[4].

المسألة الرابعة

امتناع صياغة فعلي التعجب من **صفات الله** ﷻ

اشترط النحاة فيما يصاغ منه فعل التعجب شروطا منها أن يكون فعلا قابلا للتفاوت والزيادة فلا يصاغ "من فعل لا يقبل ذلك نحو: (مات، وفني، وحدث)؛ لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض"[5].

---

(١)خلق أفعال العباد للبخاري (ص: ١١٤).

(٢) يعني بتوقف عقلية الفعل عليه: هو أن الفعل لا يتم معناه إلا بذكره، لشدة تعلقه به. ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٢٧٨).

(٣)[طه: ٥٠]

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي (٤/ ١٠٠).

(٥)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٩٥)، وينظر: البديع في علم

قال الشاطبي في شرحه قول ابن مالك:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا [1]

"أن يكون قابلا للفَضْل، أي قابلاً لأن يَفْضُل فيه واحدٌ من المتَّصفِين به الآخرَ، كَعِلْم، وجَهِلَ؛ فإن العلم والجهل يُتصوَّر فيهما الزيادةُ والنُّقصان، وأن يَفْضُل فيهما الرجلُ رجلاً آخر، وهو المراد بقوله: **(قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا)**.

وضابط ذلك من الأوصاف: الأوصافُ الإضافيَّةُ التي لا تكون على حالةٍ واحدة، بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حَالَيْن، كالعِلْم والجَهْل، أو شَخْصَيْن كالحُسْن والقُبْح، فإنك تقول: ما أَعْلَمَهُ، وما أَجْهَلَهُ، وما أَحْسَنَهُ، وما أَقْبَحَهُ.

ولا يُعتبر في ذلك كونُ الشخص الواحد لا يتَغَير ذلك الوصف فيه بالأشدِّ والأَضْعف، بل المعتبر تصوُّرُ الصفة كذلك لا بقَيْدِ شخص...

فلو كان الوصف غير قابل للمفاضلة بهذا التفسير لم يُبْن منه فعلُ التعجُّب، فلا تقول: ما أَعْمَى زيداً، وأنت تريد عَمَى البَصَر، ولا ما أَمْوَتَ زيداً...، ولا ما أشبه ذلك"[2].

ومن هنا اختلف النحاة في صوغ التعجب من صفات الله:

القول الأول: أنه لا يجوز التعجب من صفات الله ﷻ قياسا؛ لأنها لا تقبل

العربية (١/ ٥٠١)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٠)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٥٤).

(١)ألفية ابن مالك (ص: ٤٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٨٢).

(٢)المقاصد الشافية (٤/ ٤٦٠: ٤٦١) بتصرف.

الفاضل والزيادة وهو ما نص عليه أبو حيان[١] وابن عقيل[٢].. وما ورد منه فهو شاذ متؤول، قال أبو حيان:

"وأمَّا صفات الله ﷻ فلا يجوز التعجب منها، لا يقال: ما أَعْلَمَ الله! لأنَّ علمه ﷻ لا يقبل الزيادة، وقالت العرب: ما أَعْظَمَ الله وأَجَلَّه! وقال الشاعر:

ما أَقْدَرَ اللهَ أن يُدْني على شحَطٍ مَنْ دارُهُ الحزنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ"[٣]

"وتأول النحاة قول العرب وهذا"[٤].

وهذا عندهما شاذ لا يقاس عليه[٥].

وعندما استدل الكوفيون على اسمية فعل التعجب بأن العرب تعجَّبوا من

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٠)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٨١)

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٦١)

(٣)التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٠).

والبيت من البسيط، منسوب لخُنْدُج بن حُنْدُج المري. في كتب الأدب ولم أتوصل إلى ديوان لحندج.

اللغة: يدني: يقرّب. على شحط: على بُعد. الحزن: اسم موضع، وكذلك صول. وقيل: الحزن: بلاد العرب، وهو في الأصل: ما غلظ من الأرض وفيه حُزُونة.

والمعنى: يتمنى الشاعر أَن يجمع الله بينيه وَبَين من أحب، وَهو يرى أَن الله ﷻ قادر على أن يقرب ديارهما على مَا بِينها من الْبعد.

والشاهد في قوله: ما أقدر الله. حيث صاغ فعل التعجب من صفة القدرة لله ﷻ. ينظر: أمالي القالي (١/ ٩٩)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٣٩٢)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٢٥٩).

(٤)ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٨١).

(٥) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٣٢٠)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٢٢)

صفات الله ﷻ، فقالوا: ما أَعْظَمَ الله![1] فجاز صياغة التعجب من صفات الله ﷻ، رد عليهم أبو حيان بقوله:

"وأمَّا التعجُّب من الله ﷻ فعلى تأويل السبب المُعْلِم بالسبب الموجب، أي: ما أعظمَ قُدرةَ الله"[2].

القول الثاني: يصاغ فعل التعجب من صفات الله ﷻ، لا بقصد معنى التعجب، وإنما يراد به: المبالغة والتعظيم في وصف الله ﷻ، قال أبو البركات الأنباري في قولهم: ما أعظم الله:

"إنه جاء على صيغة التعجب والمراد به: المبالغة في وصف الله ﷻ بالعظمة والعلم وغيرهما؛ فيكون قوله: (ما أعظم الله) بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى شيء أعظمه؛ فإن الألفاظ الجارية عليه ﷻ يجب حملها على ما يليق بصفاته"[3].

وقال ناظر الجيش:

"وأما قول العرب: ما أعظم الله! وما أجلّ الله!... فقالت الأئمة فيه: إنّ التعجب منهم غير مقصود، ولكنّ هذا كلام يجري مجرى الذكر والتعظيم لله ﷻ"[4].

الثالث: جواز التعجب من صفات الله، على معنى التعجب، وهذا قول جماهير العلماء كالفراء[5] والأخفش[6] والمبرد[1]، والزجاج[2]، والسيرافي[3]،

---

(١)ينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٧٩)

(٢)السابق الموضع نفسه، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٤٧).

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١١٩) بتصرف

(٤)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٦٥٠)

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٩).

(٦) ينظر: ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٢٩)

وابن الصائغ[٤] وغيرهم[٥]، فيجوز عندهم أن تقول: (مَا أعظم الله) و (مَا أكبر الله) ويكون الْمعْنَى:

١- شَيْء عظّم الله أي وصفه بالعظمة، وَذَلِكَ الشَّيْء هو النَّاس الَّذين يصفونه بالعظمة بما استطاعوه من الثّناء عليه والتَّمجيد، كَقَوْلِك: كَبّرت كَبِيرا وعظّمت عَظِيما، أي وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صيّرته كبيرًا أو عظيمًا[٦].

٢- أو يكون المعنى: "ما دل خلقه على أنه عظيم، من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما من الأفلاك والكواكب والجبال والبحار والحيوان والنبات"[٧].

٣- أو أنه على حذف مضاف، "كأنّك قلت: (ما أعظم قدرة الله تعالى وعلمه)، وهو في تقدير مضاف، كأنّك قلتَ: (شيء نبّهني على عظمته وذكّرنيه)"[٨].

وعلى كل هذه المعاني والتقديرات فهي لا تخرج عن صياغة التعجب من صفات الله ﷻ[٩].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٧٦)

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٨٠)

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٤).

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٥٢٦)

(٥) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٣٢١).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ١٧٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١١٩)، و اللمحة في شرح الملحة (١/ ٥٢٦).

(٧) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٤) بتصرف.

(٨) اللمحة في شرح الملحة (١/ ٥٢٦)

(٩) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٢٣)

وقد استدل العلماء على جواز صياغة التعجب من صفات الله ﷻ بما يأتي:

١- ما ورد منه في القرآن وكلام العرب:

ومنه قول الله ﷻ: [□ □ □ □]

قال الزجاج: "أجمعت العلماء أن معناه: ما أسمَعَه وأبْصَرَه"(١). "أي هُوَ عالم عالم بقصة أصحاب الكهف وغيرهم"(٢).

"كما تقول: أَكْرِمْ بِهِ، أي: ما أَكْرَمَهُ"(٣).

قال ابن جرير: "وذلك بمعنى المبالغة في المدح، كأنه قيل: ما أبصره وأسمعه!

وتأويل الكلام: ما أبصر الله لكلّ موجود! وأسمعه لكلّ مسموع! لا يخفى عليه من ذلك شيء"(٤).

ومنه قول أبي بكر الصديق ﷺ: "أَيْ رَبِّ، مَا أَحْلَمَكَ!"(٥).

---

(١)ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٢٩)، تفسير يحيى بن سلام (١/ ١٨٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٨٠)، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣/ ٥٦)، والهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٤٣٦٢)، والتفسير البسيط (١٣/ ٥٩٤)، والوجيز للواحدي (ص: ٦٥٩)، وزاد المسير في علم التفسير (٣/ ٧٨).

ونقل ابن الجوزي فيه وجها آخر بـ"أنه في معنى الأمر، فالمعنى: أَبصِر بدين الله وأسمع، أي: أبصر بهدى الله واسمع، فترجع الهاء إما على الهدى، وإما على الله عزّ وجلّ". اهـ زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٧٨).

(٢)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٨٠).

(٣)معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٢٩)، وينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٩)

(٤)جامع البيان (١٧/ ٦٥٠)

(٥)السيرة النبوية ابن هشام (١/ ٣٧٤)، وفتاوى السبكي (٢/ ٣٢٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٣٢١)

ومنه قول العرب: ما أَعْظَمَ الله![1].

وقول الشاعر:

ما أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ[2]

٢- ولأنه جاز صياغة أفعل التفضيل منه، وورد هذا كثيرا في القرآن.. وشروطهما واحدة، وهذا ما استدل السيوطي على الجواز[3].

٣- و"لأن إعظام الله وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها، وكلاهما حاصل، والموجب لهما أمر عظيم يصح أن يكون المراد بما أعظم"[4].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٧٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٠٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٩٠)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٥٢٥).

(٢) سبق تخريج البيت، وبيان الشاهد منه قريبا.

(٣)همع الهوامع (٣/ ٣٢١).

(٤)فتاوى السبكي (٢/ ٣٢٠)، وهمع الهوامع (٣/ ٣٢١)

وهذا هو الراجح، ويجاب عن قول أبي حيان:

"وأمَّا التعجُّب من الله تعالى فعلى تأويل السبب المُعْلِم بالسبب الموجب، أي: ما أعظمَ قُدرةَ الله"(١).

بأن هذا التقدير لا يخرجه عن التعجب من صفة القدرة لله ﷻ، وأن التعجب يقع على مطلق الصفة لا على خصوصها.

قال الصبان:

"ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة، وإن لم يقبلها خصوص علمه ﷻ وقدرته وعظمته، فتأمل! ولا يجوز على الله ﷻ أنه إنما يكون(٢) عند خفاء السبب، وهو ﷻ لا تخفى عليه خافية"(٣).

"سَأَلَ الزّجاج الْمبرد فَقَالَ كَيفَ تَقول: مَا أحلم الله وَمَا أعظم الله؟

فَقَالَ: كَمَا قلت!

فَقَالَ الزّجاج: وَهل يكون شَيْء حلّم الله أَو عظمه؟!

فَقَالَ الْمبرد: إِن هَذَا الْكَلَام يُقَال عِنْدَمَا يظْهر من اتصافه ﷻ بالحلم وَالْعَظَمَة وَعند الشَّيْء يُصَادف من تفضله، فالمتعجِب هُوَ الذاكر لَهُ بالحلم وَالْعَظَمَة عِنْد رُؤْيَته إيَّاهُمَا عيَانًا"(٤).

---

(١)التذييل والتكميل (١٠/ ١٧٩)، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٤٧).

(٢) أي التعجب.

(٣)حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٢٣).

(٤)طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٩٣)

المسألة الخامسة

إنكار تقدير (ما) التعجبية بمعنى (شيء)

في التعجب من صفات الله ﷻ

يرى جمهور النحاة أن (ما) في أسلوب التعجب نكرة تامة بمعنى (شيء)[١]، وسوغ الابتداء بها قصد معنى التعجب لا الإخبار المحض[٢]، وأن تقدير قولهم: (ما أحسن زيدا) هو (شيءٌ أحسن زيدا).

قال سيبويه: "قولك: (ما أَحْسَنَ عبدَ الله). زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: (شيء أحسنَ عبدَ اللهِ)، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به"[٣].

وأنكر بعض النحاة هذا التقدير؛ بأنه لا يجوز في حق الله ﷻ، فلا يجوز في حقه أن يكون تقدير: (ما أقدر الله) و (ما أعظم الله) هو (شيء أقدر الله) و(شيء أعظم الله)[٤] أي جعله قادرا أو عظيما؛ لأن المعنى على ذلك أنه صار قديرا أو عظيما بفعل فاعل.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٧٢)، والمقتضب (٤/ ١٧٦)، والأصول في النحو (١/ ١٠٢)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٤)، والإيضاح العضدي (ص: ٩١)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١١٠)، وعلل النحو (ص: ٣٢٣)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ١٣٦)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ١٣٩- ٣٨٠)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١٤٦)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٠٥).

(٢) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٢٦١)

(٣)الكتاب لسيبويه (١/ ٧٢).

(٤) ينظر: المحلى في وجوه النصب لابن شقير (ص: ١١٢)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٤)،

فمعنى: (أحسن) في قولك: (ما أحسن زيدا!) هو "شيء حسّنه، وأصاره[1] إلى هذا الحسن"[2].

"ولا يصحّ: (شيء أَعْظَمَ الله)؛ لأنَّ عظمته لا سبب لها، ولا هي مجعولة"[3].

فالله ﷻ "عظيم لا بِجَعْلِ جاعل"[4].

وكذلك: (ما أقدر الله) "لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه: شيءٌ أَقْدَرَ اللهَ، والله ﷻ قادر لا بِجَعْلِ جاعل"[5].

ومن ثم ذهب أصحاب هذا القول إلى أن (ما) هنا استفهامية، وأن أصل أسلوب التعجب هو (ما أعظمُ الله؟) بالرفع، ثم نصب (أفعل)؛ لمعنى التعجب، فصار (ما أعظمَ الله!).

فـ"التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر (أفعل) في التعجب، ونصبوا (زيدًا)؛ فرقًا بين الاستفهام والتعجب"[6].

وقد رد النحاة هذا التقدير بما يأتي:

١- أن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب، ولا يحتاج إلى جواب، وأما الاستفهام فهو استخبار لا يحتمل الصدق والكذب، ويحتاج إلى جواب؛ فلا يصح أن يكون أصلًا له[7].

---

(١) أصار بمعنى صيّر: أماله إلى كذا. ينظر: كتاب الأفعال (٢/ ٢٥٦)، والمصباح المنير (١/ ٣٥٠)، ولسان العرب (٤/ ٤٧٧).

(٢)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٤).

(٣)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ١٧٩)

(٤)الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٠٥).

(٥)السابق (١/ ١٠٦)

(٦)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١١٢)،

(٧)الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١١٢)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٢٦١).

٢- أنه يلزم منه نصب فعل التعجب بلا ناصب. قال السيرافي:

"وهو أيضا يفسد؛ لأنه يقال: بأي شيء نصبت (أحسن)، و(ما) هي مبتدؤه، و(أحسن) خبرها، وهو اسم، وحكم الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسما مفردا أن يكون مرفوعا مثله"(١).

وأما عن اعتراضهم على تقدير (ما) بمعنى (شيء) في أسلوب التعجب بصفات الله ﷻ نحو: (ما أعظم الله!) فيجاب عنه بما قررته في المسألة السابقة من أن معنى أسلوب التعجب هو وصف الله بالعظمة، وأن المراد بالشيء هو من يصفه بالعظمة من خلقه، أو ما بسببه وصف بالعظمة وهو ما دل خلقه على عظمته وعليه يكون معنى: (ما أعظم الله!):

هو المبالغة في وصف الله ﷻ بأنه في غاية العظمة(٢)، "لنفسه لا لشيء جعله عظيمًا؛ فرقًا بينه وبين خلقه؛ لأن العظيم من خلقه قد عظّمه غيره، فصار بما عظموه عظيما، وهو -تبارك وتعالى- عظيم، لا بأحد أصاره إلى العظمة"(٣).

فالتعجب في هذه الصفات هو اعتراف باتصافه ﷻ بها، وأنه لا ينكرها منكر؛ لشدة ظهورها؛ ولأنه مما تحار في إدراك صفاته العقول(٤).

فهو ثناء عليه بالعظمة، والاعتراف باعتقادهما له ﷻ(٥).

---

(١)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٥)

(٢)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١١٩)، وهمع الهوامع (٣/ ٣٢١)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى (٣/ ٢٢).

(٣)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٤).

(٤)ينظر: همع الهوامع (٣/ ٣٢١)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى (٣/ ٢٢).

(٥)ينظر: همع الهوامع (٣/ ٣٢١)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى (٣/ ٢٢).

قال الأنباري: "يحتمل أن يكون قولنا: (شيء أعظم الله!) بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى شيء أعظمه؛ فإن الألفاظ الجارية عليه ﷻ يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن (عسى، ولعل) فيها طَرَفٌ من الشك، ولا يحمل في حقه ﷻ على الشك، وكذلك الامتحان يحمل منا على معانٍ تستحيل في حقه ﷻ، إلى غير ذلك مما لا يُحْصَى كثرةً، فكذلك ههنا: يكون المراد بقولهم: (ما أعظم الله!) الإخبار أنه عظيم، لا شيء جعله عظيمًا لاستحالته؛ وإن كان ذلك يقدَّر في غيره لجوازه وعدم استحالته"(١).

قال العكبري: "المُراد به: شيءٌ عظّم الله عندي، ولم يوجب له في نفسه ﷻ تعظيماً لم يكن، وإنما هو دالٌ على أمر ظهرَ للمَخلوق"(٢).

خلاصة القول:

أن (ما) في التعجب بمعنى (شيء)، وأن المراد بها في حق الله ﷻ هو من يصفه من خلقه بتلك الصفة، أو ما بسببه وصف ﷻ بها، لا أن شيئا صير الله ﷻ متصفا بتلك الصفة؛ لأن الألفاظ الجارية عليه ﷻ يجب حملها على ما يليق بصفاته.

---

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١١٩)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٥٥) .

(٢)التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٩١).

المسألة السادسة

خروج التفضيل المجرد من (مِن)

عن بابه في جانب حق الله ﷻ

اسم التفضيل هو وصف مصوغ على زنة (أفْعَل)؛ للدلالة على زيادة الصفة بين شيئين[١].

هذه الصفة إما أن تكون مشتركة بينهما فتدل (أفْعَل) على أن أحدهما زاد على الآخر في تلك الصفة نحو: (زيد أفضل من عمرو).

أو أن تكون الصفة غير مشتركة بينهما فتدل على أن أحدهما زاد في صفة نفسه على الآخر في صفته الخاصة، نحو: (العسلُ أحْلى منَ الخلّ)[٢].

ويرى بعض النحاة المتقدمين كالمبرد[٣] وأبي عبيدة[٤]، وكثير من المتأخرين[٥]، ومنهم ابن مالك[٦]، وابنه بدر الدين[٧]، وابن الصائغ[٨]، وابن

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١٩).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٤٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (٣/ ٧٢)

(٣) ينظر الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٢٢٦- ٢٢٨)، والمقتضب (٣/ ٢٤٥)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٤٥)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٣١)، والمقاصد الشافية (٤/٥٨١).

(٤) ينظر: مجاز القرآن (٢/ ١٢١)

(٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٢٦٨)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٦).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٤٣)

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٤٥).

(٨) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٣١).

عقيل[١] أن (أفعل) التفضيل إذا جردت من (مِن) يجوز أن تأتي لمجرد إثبات الوصف في الموصوف على جهة وصف الفاعل أو الصفة المشبهة بدون قصد التفضيل[٢]، واستدلوا على ذلك بأدلة منها ما استعمل فيه (أفعل) في حق الله ﷻ[٣] نحو: (الله أكبر)، [ھ ہ ہ][٤] ، و[چ چ چ][٥].

فهذه الأوصاف (أكبر، أعلم، أهون) استعملت عندهم لغير التفضيل، بل لمجرد إثبات الوصف اللائق به ﷻ.

وعليه لا تقدر معها (مِن)، فلا يقال في نحو: (الله أكبر): إن تقديره: الله أكبر من كل كبير... ونحو ذلك؛ "لأن المفاضلة تقتضي المشاركة في المعنى الواقع فيه التفضيل، والمفاضلة في الكبرياء ههنا تقتضي المشاركة إن قُدِّر فيه:

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٦)

(٢) وقع الخلاف بين العلماء في جواز استعمال (أفْعَل) المجرد من (مِن) لغير التفضيل، فنقل أبو حيان عن المتقدمين أنهم قالوا: لا يخلو أَفْعَلُ من التفضيل، ونقل نحوه أبو بكر بن الأنباري عن نحاة الكوفة. وأما المتأخرون فكثير منهم أجاز استعمالها لغير التفضيل. ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٠)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٢٧٠)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٦)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٣٠٨).

(٣) ينظر: مجاز القرآن (٢/ ١٢١)، والمقتضب (٣/ ٢٤٥)، والكامل في اللغة والأدب (٢/ (٢/ ٢٢٦- ٢٢٨)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٤٥)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٣١)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٢٦٨)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٦)، والمقاصد الشافية (٥٨١/٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (٣/ ٧٢).

(٤)[النجم: ٣٢].

(٥)[الروم: ٢٧].

مِنْ كُلَّ شيء، ومشاركةُ المخلوق للخالق في ذلك أو في غيره من أوصاف الربَّ ﷻ محال، بل كلُّ كبيرٍ بالإضافة إلى كبريائه لا نسبة له، بل هو كَلَا شِيءَ.

وكذلك في قوله: [چ چ چ] تقديره معنىً: وهو هَيِّنُ عليه؛ لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة إلى قدرة الله، فلا يصح في مقدورٍ مفاضلةُ الهَوْن فيه على مقدورٍ آخر.

ومنه قوله ﷻ: **[ھ ہ ہ]**؛ إذ لا مشاركة لأحدٍ بين علمه وعلم الله ﷻ .

فهذه مواضع لا يصح فيها معنى المفاضلة، فثبت أنها صفات مجرَّدةٌ عن ذلك، ومساويةٌ سائر الصفات. ومثل ذلك كثير"[١].

قال ابن مالك في شرح التسهيل:

"وقد يستعمل العاري الذي ليس معه (مِن) مجردا عن التفضيل، مؤولا باسم فاعل، كقوله ﷻ: **[ھ ہ ہ ھ ے ۓ]**[٢] ومؤولا بصفة مشبهة كقوله ﷻ: **[ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ]**[٣] فـ(أعلم) هنا بمعنى (عالم)؛ إذ لا مشارك لله ﷻ في علمه بذلك، و(أهون) بمعنى (هيّن)؛ إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته–تبارك وتعالى"[٤].

ونُسِب القول باطراد هذا الاستعمال وجواز القياس عليه إلى المبرد[٥]؛ لأنه ارتضاه ووجهه بالتوجيهات السابقة فقال:

---

(١)المقاصد الشافية (٤/٥٨١: ٥٨٢). بتصرف

(٢)[النجم: ٣٢]

(٣)[الروم: ٢٧]

(٤)شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٦٠)

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٤٥)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٣١)، والمقاصد الشافية (٤/٥٨١)

في "قوله جل ثناؤه: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} وفيه قولان:

أحدهما – وهو المرضي عندنا –: إنما هو (وهو عليه هينٌ)؛ لأن الله –جلَّ وعزَّ– لا يكون عليه شيء أهون من شيءٍ آخرَ...

وكذلك يتأول من قال في الأذان: (الله أكبر الله أكبر)، أي: الله كبيرٌ؛ لأنه إنما يفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد، يقال: هذا أكبرُ من هذا، إذا شاكله في باب...

وقوم يقولون: (الله أكبر من كل شيءٍ)، وليس يقع هذا على محض الروية؛ لأنه –تبارك وتعالى– [ذ ث ث ثْ][1].

والقول الثاني في الآية: وهو أهون عليه عندكم؛ لأن إعادة الشيء عند الناس أهون من ابتدائه حتى يجعل شيئاً من لا شيء"[2].

ورجح ابن مالك قصر ما ورد منه على السماع فقال:

"وأجاز أبو العباس محمد بن يزيد استعمال أفعل مؤوّلا بما لا تفضيل فيه قياسا. والأولى أن يمنع فيه القياس ويقتصر منه على ما سمع"[3].

وجعله ابن عقيل مطردا، وإن كان الوارد منه "قابلا للتأويل، إلا أن في بعض التأويل تكلفاً وموضع التكلف قليل، ومنه: [ھ ے ۓ ۓ ﮲][4] أي طاهرات، [ٱ ٻ ٻ ٻ][5] أي الشقي؛ والوجه أن ذلك مطرد"[6].

---

(١)[الشورى: ١١].

(٢)الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٢٢٦– ٢٢٨) بتصرف، وينظر: المقتضب (٣/ ٢٤٥).

(٣)شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٦٠)

(٤)[هود: ٧٨].

(٥)[الليل: ١٥].

(٦)المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٩).

وإن لم يجز القياس عليه مع اطراده[١].

ما يراه البحث: ويرى البحث أن (أفعل) قد يستعمل في بعض النصوص لغير التفضيل[٢]، وأما ما استدلوا به من استعماله بهذا المعنى في صفات الله ﷻ فهو دليل ضعيف؛ لاحتمال أن تكون (أفعل) فيه بمعنى التفضيل باعتبار بعض الوجوه[٣] لما يأتي:

الأول: أنه لو لم تكن (مِن) مقدرة في هذه الأوصاف (أكبر وأهون وأعلم) لوجب صرفها كسائر نظائرها من الأسماء التي على وزن (أفْعَل) وليس فيها معنى الوصفية نحو: (أفكَل)[٤]، فلما جاءت في تلك النصوص غير مصروفة دل على أنها للتفضيل، وأن (مِنْ) مقدرة فيها.

قال ابن يعيش: "إذا ثبت أن (أَفْعَلُ) صفةً؛ فالوجهُ أن يكون متصلًا بـ(مِنْ)، كما أنّ سائر ما كان مثله كذلك. فإذا حذفت (مِنْ) وأنت تريده، لم تصرف الاسم؛ لأنّه يكون في حكم الموجود، وإن حذفته -وأنت لا تريده- صرفته، وكان كسائر الأسماء، نحو: (أَفْكَلٍ)؛ لأنّه إنّما يكون صفة إذا كان معه

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٨٣).

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضيمة (٧/ ١٠٧: ١٠٩ -١٣٨)

(٣)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٢٧٠)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٦)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٣٠٨)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية (٣/ ٧٤).

(٤) الفكَل: الرِعْدة، يقال: أخذَه أفْكَلٌ، إذا ارتعد من بردٍ أو خوف. وهو ينصرف (أفكلٌ)، فإن فإن سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة؛ للتعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة. ينظر: جمهرة اللغة (٢/ ٩٦٨)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ١٧٩٢)، والمخصص (١/ ٢٧٣).

(مِنْ)"[1].

ثم قال في قولهم: (الله أكبرُ)، المراد به: "(أكبر من كلّ شيء)، يدل على ذلك أنّه لو لم تكن (مِنْ) مرادة؛ لوجب صرف الاسم كما وجب صرفُ (أفكَل) ونحوه مما هو على (أفعل)، ولا معنى للوصف فيه، وإذا لم ينصرف، دلّ على أن (مِنْ) مرادة، وأنّها كانت محذوفة من اللفظ، فهي في حُكم المُثْبَت"[2].

الثاني: أن من صفات الله ﷻ ما لا يمتنع مشاركة العباد لله فيها، ويتصف كلٌّ منهما بالصفة على الوجه اللائق به، بدليل قوله ﷻ: **[ذ ڈ ڈ]**[3] **[□ □ □]**[4] **[چ چ چ چ]**[5] **[چ چ چ چ چ]**[6]. ومنها قول النبي ﷺ: ((لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا))[7].

وبهذا يكون المراد إثبات هذه الصفات لله على وجه الكمال اللائق به ﷻ، وأنه مهما شاركه مخلوق في صفة فلله ﷻ منها ما يناسب كماله وعظمته، وللعبد منها ما يناسبه من ضعفه ونقصه، وأن المشاركة في التسمي بالصفة لا تقتضي المشاركة في مسمى الصفة ومعناها؛ لأن الله ﷻ: **[ذ ث ث ڈ]**[8].

الثالث: أن المفاضلة في صفات الله ﷻ هي بالنسبة إلى عادة المخاطبين

---

(١)شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٣٢).

(٢)السابق (٤/ ١٣٤)

(٣)[الأعراف: ١٥١] [الأنبياء: ٨٣]

(٤)[الأعراف: ٨٧] [يونس: ١٠٩]

(٥)[التين: ٨]

(٦)[الحج: ٥٨]

(٧)صحيح البخاري (٨/ ٨)، وصحيح مسلم (٤/ ٢١٠٩).

(٨)[الشورى: ١١].

في التخاطب. قال الشاطبي:

"فأمَّا المفاضلة فيما يرجع إلى الله ﷻ فهي بالنسبة إلى عادة المخلوقين في التخاطب، وعلى حسب توهُّمهم العادي، فقوله: (اللهُ أكبرُ) معنى ذلك: أكبرُ من كل شيءٍ يُتَوهَّم له كِبَرٌ، أو على حسب ما اعتادوه في المفاضلة بين المخلوقين، وإن كان كبرياء الله ﷻ لا نسبة لها إلى كِبَر المخلوق.

وكذلك قوله: [ﭽ ﭾ ﭿ] يريد: على نحو ما جرت به عادتكُم، أَنَّ إعادة ما تقدم اختراعُه أسهلُ من اختراعه ابتداء.

وقوله: [ﮨ ﮩ ﮪ] أي منكم، حيث تَتَوهَّمون أن لكم علماً، ولله ﷻ علماً، أو على حَدِّ ما تقولون: هذا أعلمُ من هذا. وهي طريقة العرب في كلامها، وبها نزل القرآن، فخوطبوا بمقتضى كلامهم، وبما يعتادون فيما بينهم"[1].

(١) المقاصد الشافية (٤/ ٥٨٢- ٥٨٣).

معنى هذا أن الهاء في قوله: {عليه} من قوله ﷻ: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} "تعود على الخلق، فالمعنى: الإعادة والبعث أهون على الإنسان من إنشائه؛ لأنه يُقَاسِي في النشء ما لا يقاسيه في الإعادة والبعث"(١).

ولهذا قدر (من) مع (أفعل) المستعملة في حق الله ﷻ كلٌّ من سيبويه(٢)، والفراء(٣)، والسيرافي(٤)، والسهيلي(٥)، وابن يعيش(٦)، وغيرهم(٧).

(١)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٨٣)

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٣)

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٣ -٣٢٤).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٦٦)

(٥) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص: ٤٣)

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٣٤)

(٧) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٣٤٢)، والمجيد في إعراب القرآن المجيد (ص: ٢٦).

المبحث الثاني

المسائل التي راعى فيها النحاة حق تنزيهه ﷻ عن النقص الذي لا يليق به ﷻ

المسألة الأولى

امتناع القول باشتقاق اسم (الله) تنزيها له ﷻ

اختلف النحاة في اشتقاق اسم الجلالة (الله)، فمنهم من قال: هو مرتجل، ونسب إلى الخليل بن أحمد[١]، ومنهم من قال: هو مشتق، وهو قول سيبويه[٢] والفراء[٣]، وهؤلاء اختلفوا في ما اشتق منه على قولين:

الأول: أنه مشتق من الهمزة واللام والهاء (أُلِه) -بضم فكسر- بمعنى (عُبد)، أو (أَلِه) -بفتح فكسر- بمعنى (تحيّر).

الثاني: أنه مشتق من اللام والألف والهاء (لاه) بدليل قولهم: (لاه) في القسم.

وهي من (لاه: يليه) بمعنى (ارتفع) أو من (لاه: يلوه) بمعنى (احتجب).

وقيل: هو مشتق من (وَلِه) بمعنى فزع أي المفزوع إليه في الحوائج، ونسب للخليل[٤].

غير أنه قد قيل بأنه لا يجوز في حق الله ﷻ القول باشتقاق اسمه:

فقد كره الزجاج أن ينقل اختلاف العلماء في اشتقاق اسم الجلالة فقال:

"فأما اسم اللَّه ﷻ فالألف فيه ألفُ وصل، وأكْرهُ أنْ أذكر جميع ما قال النحويون في اسم اللَّه أعني قولنا: (اللَّه) تنزيهاً للَّهِ ﷻ"[٥].

---

(١) ينظر: العين (٤/ ٩١)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٧: ١٦).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ١٩٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٤)

(٤) ينظر: رسالة الملائكة (١/ ٢٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤١: ٤٣)، وسفر وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٧: ١٦).

(٥)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٣).

وزعم السهيلي تبعا لشيخه أبي بكر بن العربي أن القول بالاشتقاق لا يجوز في حق لفظ الجلالة (الله)؛ لأنه "سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها، لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه متقدم على كل لفظ وعبارة"(١).

يعني أن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها اسمه ﷻ، واسم الجلالة (الله) قديم أي: لا أول له، والقديم لا مادة له فيستحيل فيه الاشتقاق.

ولذا قال بعدها:

"ويشهد بصحة ذلك قوله ﷻ: [پ پ پ پ](٢) فهذا نص في عدم المسمى، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم"(٣).

ويمكن أن يجاب عنهما بما يأتي:

الأول: الاشتقاق عند الصرفيين اشتقاق تلازم لا اشتقاق حقيقي

الصرفيون لما عرّفوا الاشتقاق بأنه "اقتطاع فرع من أصلٍ يدور في تصاريفه على الأَصل"(٤)، لم يقصدوا الاقتطاع بمعناه الحقيقي وهو تولد الفرع من الأصل، بحيث ينطق العرب بالأصل أولا ثم يقتطعون منه الفرع!!

وإنما مرادهم أن أحد اللفظين –وهو الأصل– يشتمل على الحُروف المَوضوعة على المَعنى المجرد الأوّلي بدون ضميمة أخرى، وأما الآخر –وهو الفرع– فهو لَفظٌ توجدُ فيه تِلكَ الحُروف مع نوعِ تغييرٍ ينضمُّ إليه مَعنى زائدٌ على الأصلِ"(٥).

---

(١)نتائج الفكر في النحو (ص: ٤١).

(٢) [مريم: ٦٥]

(٣)نتائج الفكر في النحو (ص: ٤١)

(٤)رسالة الحدود (ص: ٦٩)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٤٤).

(٥)التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٤٤).

ويمثل لذلك بلفظ "(الضَّربُ) مثلاً فَإنّه اسم موضوعٌ على الحَركةِ المَعلومة المُسمّاة ضَربًا، ولا يَدلُّ لَفظُ الضَّرب على أكثر من ذلك.

فأمَّا (ضَرَبَ، ويضرب، وضارب، ومضروب) ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلالةُ على معنى الضرب، ومعنى آخر"(١).

وبهذا المعنى الذي ذكرته للاشتقاق استدل البصريون على أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وأن "الفعل والوصف فرعان مشتقان مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمَا يدلان على مَا تضمنه من معنى الْحَدث وَزِيَادَة الزَّمَان والذات الَّتِي قَامَ بهَا الْفِعْل، وَذَلِكَ شَأْن الفرع أَن يدل على مَا يدل عَلَيْهِ الأَصل وَزِيَادَة، وَهِي فَائِدَة الِاشْتِقَاق"(٢).

ومن ثم فقضيّةُ تحديد أصل الاشتقاق ما هي إلا قضيةٌ عقلية اعتبارية لا واقعية(٣).

وبهذا أجيب عن السهيلي في منعه القول بالاشتقاق في اسم الجلالة (الله) "بأنَّا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولُّد الفرع من أصله.

وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه: (أصلًا وفرعًا) ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنّما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة.

---

(١)السابق الموضع نفسه.

(٢)همع الهوامع (٢/ ٩٥)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٦)، والتبيين عن مذاهب النحويين (١٤٥).

(٣) ويدلك على أن هذه النظرية اعتبارية لا وجود لها في الدرس الصرفي أن الصرفيين بنوا باب المشتقات على الأفعال الثلاثية أو غير الثلاثية. بل وباب معرفة المصادر مبني على الأفعال.

وقول سيبويه: "إن الفعل أمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء"(١)، هو بهذا الاعتبار، لا أنّ العرب تكلموا بالأسماء أولًا، ثم اشتقوا منها الأفعال، فإن التخاطب بالأفعال ضروري، كالتخاطب بالأسماء، لا فرق بينهما، فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاقا ماديا، وإنّما هو اشتقاق تلازم، سُمِّي المتضمِّن –بالكسر–: مشتقًا، والمتضمَّن. –بالفتح–: مشتقّا منه، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله ﷻ بهذا المعني"(٢).

الثاني: معنى الاشتقاق في اسمه ﷻ

العلماء الذين قالوا بالاشتقاق في اسم الجلالة ﷻ لم يريدوا أنه مستمد من أصل آخر، "وإنّما أرادوا: أنَّه دال على صفةٍ له ﷻ، وهي الإلهية، كسائر أسمائه الحسنى، كالعليم والقدير، والغفور والرحيم، والسميع والبصير. فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، والقديم لا مادة له. فما كان جوابكم عن هذه الأسماء؛ فهو جواب القائلين باشتقاق اسمه: (الله)"(٣).

خلاصة القول:

أن كراهية الزجاج ذكر اختلاف النحاة في اسم الله ﷻ؛ تنزيها له ﷻ مردود بأن هذا لا ينال من حق الله ﷻ، ولا يتعدى مقام العبودية معه ﷻ؛ لأن بحث

---

(١)الكتاب لسيبويه (١/ ١٢).

(٢)بدائع الفوائد لابن القيم (١/٣٩: ٤٠)

وينبغي أن يحمل على هذا ما نقله الزجاجي –في الإيضاح في علل النحو (ص: ٥٦)– عن سيبويه والبصريين من أن "الفعل مأخوذ من المصدر سابق له فهو اسم الفعل". وكذا ما نقله عن الفراء والكوفيين من أن "المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده". بأن قوله: (سابق) تفسير للأصالة مبني على التلازم المذكور.

(٣)بدائع الفوائد (١/٣٩: ٤٠).

العلماء في اشتقاق اسم الجلالة ﷻ كبحثهم في اشتقاق سائر أسمائه بغية التعرف على ما تحمله من صفات الجلال أو الجمال، وهو من لوازم العبودية؛ لندعوه ﷻ بها قال سبحانه: **[چ چ چ چ ڇ]**(١).

فمن الاشتقاق نعرف أنه ﷻ مألوه أي معبود أو تتحير في إدراكه العقول... أو غير ذلك من المعاني التي لا نفهمها إلا بمعرفة الاشتقاق.

وأما عدم تجويز السهيلي القول بالاشتقاق في اسمه ﷻ؛ لأنه قديم، فهو مردود بأن معنى الصرفيين بالاشتقاق في اسمه ﷻ ليس اقتطاعا حقيقيا مما اشتق منه، وإنما هو ذكر للمناسبة بين الأصل والفرع في اللفظ والمعنى، لا أن أحدهما تولد من الآخر.

(١)[الأعراف: ١٨٠]

المسألة الثانية

امتناع تصغير أسمائه ﷻ أو صفاته ﷻ

لا يجوز تصغير اسم من أسماء الله ﷻ أو صفة من صفاته؛ لأن التصغير هو وصف بالصغر[1]، و"الحامل عليه غالباً التحقير"[2]، فهو في الأصل يدل على التقليل والتحقير[3]، والله ﷻ مستحق للتعظيم، وهو مانع من موانع تصغير أسمائه أو صفاته، لأن من شروط الاسم الذي يصغر أن يكون معناه قابلا للتصغير.

فللتعظيم الذي تستحقه أسماؤه وصفاته ﷻ مُنع تصغيرها[4].

وهذا واجب لكل من له حق التعظيم بتعظيم الله ﷻ له كالأنبياء والملائكة ونحوهما، قال ابن الصائغ:

"**التّصغير**: يختصّ بالاسم الخالي من مانعٍ لفظيّ، أو معنويّ.

فاللّفظيّ على ضربين:

ضرب متوغّل في شبه الحرف، كالمضمرات، وأسماء الأفعال، والاستفهام، والشّرط.

---

(١) ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (١/ ٢٠٣)، وتاج العروس (١٢/ ٣٢٣).

(٢)إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٢٢).

(٣) ولذا كثيرا ما يطلق عليه: التحقير ويريدون به: التصغير. ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٦٧-٢٠٠)(٣/ ٤٤٧)، والمقتضب (٢/ ١٦٠-٢٤٩)، والأصول في النحو (٣/ ٣٧)، والانتصار لسيبويه على المبرد (ص: ٢١٥)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٧٤)، والإيضاح العضدي (ص: ٢٩٦)، والمخصص (٤/ ٢٦٤)، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٩٨).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٦٨)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٣/ ١٤٢٠)، والبحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٥٩)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٥٦٠).

وضرب هو على صيغة تشبه صيغة المصغّر، كـ (مُسَيْطِر) و (مُهَيْمِن).

والمعنويّ: كون الاسم مستحقًّا للتّعظيم لزومًا، كاسم الله ﷻ، وكُتبه، ورُسله؛ فإذا خلا الاسم من ذلك جاز تصغيرُه"[١].

وقال أبو حيان: "لا تُصغِّرْ الاسم الواقع على من يجب تعظيمه شرعاً، نحو: أسماء الباري تعالى، وأسماء الأنبياء –صلوات الله عليهم– وما جرى مجرى ذلك؛ لأن تصغير ذلك غض لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل"[٢].

فهذا نص من العلماء "على أنَّ التصغيرَ لا يَدْخُلُ في الأسماءِ المعظمةِ شَرْعاً"[٣].

ولذا كرهوا أن يصغر كتاب الله (المصحف) قال سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ:

"لا تَقُولَنَّ: مُصَيْحِفٌ وَلا مُسَيْجِدٌ! ولكن عظموا ما عَظَّمَ اللَّهُ. كُلُّ مَا عَظَّمَ اللَّه فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جميل"[٤].

وما ورد من أسماء الله ﷻ على صورة التصغير فليس بتصغير في الحقيقة، وإنما هو مكبر جاء على صورة المصغر، ومن ذلك:

(مُهَيْمِن) فقد "أجمع النحاة على أنه (مُفَيْعل)[٥]، وأنه مكبر، وإن وافق لفظه لفظ التصغير"[٦].

---

(١)اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٥٣).

(٢) تذكرة النحاة (٦٨٦).

(٣)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٢٤٥).

(٤)الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢٣٨).

(٥)قيل: هو اسم فاعل من آمن، وهاؤه مبدلة من همزة. وقيل: هو اسم فاعل هيمن. ينظر: رسالة الملائكة (١/ ٢٥٧)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٨٠)، والبحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٥٩).

(٦)رسالة الملائكة (١/ ٢٢٨)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (ص: ١٦١)..

ولم يشذ سوى ابن قتيبة حيث قال: "(مُهَيْمن) اسم مبني من (آمن)"[١]، فهو "(مُؤْمِن)، وأن الهاء بدل من الواو"[٢].

قال السمين: "وقد سقطَ ابنُ قتيبة سقطةً فاحشة حيث زعم أن (مُهَيْمِناً) مصغرٌ، وأن أصله (مُؤَيْمِن) تصغيرُ (مُؤْمن) اسمَ فاعل، ثم قُلبت همزتُه هاء كـ(هَراق)"[٣].

ولما بلغ ذلك أبا العباس المبرد قال:[٤]

"فتوجهت إليه أن اتق الله! فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمده"[٥]، وقال: "إنما الأصل (مُؤَيْمِن)، وليس في أسماء الله ﷻ شيء مصغّر، إنما هو مثل: (مُسَيطر) أبدل من الهمزة هاء؛ لأن الهاء أخفّ"[٦].

---

(١)غريب القرآن لابن قتيبة (ص: ١١).

(٢) تذكرة النحاة (٦٨٦). وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٢٨٨)، والبحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٥٩).

(٣)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٢٨٨)، وينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٥٩).

(٤) وقيل: إن الذي أنكر على ابن قتيبة هو أبو العباس ثعلب. وأن المبرد وافق ابن قتيبة في رأيه. ولم أتوصل إليه في كتب المبرد. ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٢٨٨).

(٥) تذكرة النحاة (٦٨٦).

(٦)إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٦٨)، وينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٥٩).
وابن قتيبة لم ينص على أنه مصغر، وإنما غاية ما قاله: أن (مُهَيْمن) مشتق من (آمن)، وأن أصله: (مُؤَيْمِنٌ)؛ ثم قُلبت الهمزة هاء. غريب القرآن (ص: ١١).
وهو بهذا موافق كلام النحاة كأبي حيان والسمين وغيرهم –كما ما سيأتي–، بل وابن قتيبة نفسه نقل أن (مُهَيْمن) كـ(مُسَيْطر) في أنها على صورة المصغر، وليست بمصغر= =في

يعني أنه كـ(مُسَيطِر) في أن صورته صورة المصغر، وليس بمصغر في الحقيقة[١]، وأنه مشتق من الأمانة أي (مؤتمن)[٢] أو مشتق من الأمان، فـ(هو مُؤَيْمِن) أي "آمن غيره من الخوف، وأصله: أَأْمَنَ فهو مُؤَأْمِنٌ: (مُؤَفْعِلٌ) منه، فَسُهِّلَتِ الهمزةُ الثانية؛ كراهة اجتماعهما بأن قلبت ياء، وكان القياس أن تقلب ألفًا فبقي (مُؤَيْمِن)، ثم أُبدل من الهمزة هاء، كما أبدلوا في (أَرَقْتُ الماءَ) حين قالوا: (هَرَقْتُهُ)"[٣].

والأقرب أن يقال: (مُهَيْمن) اسم فاعل من (هَيْمن)، فلفظه مكبر جاء على صورة التغير، ومثله اسم الفاعل من: (سَيْطر، وبَيْطر)[٤]، تقول فيهما: (مُسَيْطر، ومُبَيْطِر).

الحقيقة فقال: "قال أبو عبيدة: ولم يأت (مُفَيْعِلٌ) في غير التصغير، إلا في حرفين: (مُسَيْطِر) و(مُبَيْطِر)، وزاد غيره: (مُهَيْمِن)". اهـ من أدب الكاتب (ص: ٥٩٥).

وقال شارحه –الجواليقي–: "فأما (مُهَيْمن) أسماء الله ﷻ وهو الأمين و(مسيطر) وهو المتملك ... فأسماء لفظها لفظ التصغير وهي مكبرة في المعنى". اهـ من شرح أدب الكاتب (ص: ١٦١) بتصرف.

ويتضح من هذا أن ابن قتيبة –رحمه الله– موافق غيره من النحاة في أن (مُهَيْمن) ليس بمصغر، وإنما ما نسب إليه هو شيء فهم من كلامه، والله أعلم.

(١) ينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي (ص: ١٦١).

(٢)ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٤١).

(٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٤٤٧)، وينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٥٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٢٨٩).

(٤) لم يجئ على هذا الوزن إلا خمسة ألفاظ: هَيْمن، وسَيْطر، وبَيْطر، وحَيْمر، وبَيْقر. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ١٩٩)، والبحر المحيط في التفسير (٤/ ٢٥٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٢٨٧).

خلاصة القول:

أنه لا يجوز تصغير اسم من أسماء الله أو صفة من صفاته ﷻ؛ لأن تصغيرها ينافي التعظيم الواجب لله ﷻ، كما لا يجوز تصغير الأسماء المعظمة شرعا؛ لتعظيم الله ﷻ لها، "كُلُّ مَا عَظَّمَ اللَّه فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جميل"(١).

وما ورد من أسماء الله على صورة التصغير، فليس مصغرا في الحقيقة، لأنه لم يغير بقصد التصغير.

(١)الطبقات الكبرى (٥/ ١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢٣٨).

المسألة الثالثة

كلام الله ﷻ منزه عن بدل الغلط والنسيان

من أنواع التوابع البدل المباين[١] ويراد به ما يمكن عطفه على متبوعه بحرف العطف (بل)، وهو ثلاثة أنواع:[٢]

الأول: بدل الإضراب، وهو الذي يقصد فيه كل من البدل والمبدل منه.

والثاني: بدل الغلط، وهو الذي يقصد فيه البدل ويسبق اللسان للمبدل منه. فهو "بدل عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم"[٣].

والثالث: بدل النسيان، وهو الذي قصد فيه المبدل منه ثم تبين خطؤه بعد ذكره، فذكر البدل، "أي: هو بدل عن شيء ذكر نسيانا"[٤].

"وَيصِح أَن يمثل لهَذِهِ الأبدال الثَّلَاثَة بِقَوْلِك: (جَاءَنِي زيد عَمْرو)؛ لِأَن الأول وَالثَّانِي إِن كَانَا مقصودين قصدا صَحِيحا فبدل إضراب، وإِن كَانَ الْمَقْصُود إنما هُوَ الثَّانِي فبدل غلط، وإِن كَانَ الأول قُصِد أَولا ثمَّ تبين فَسَاد قَصده فبدل نِسْيَان"[٥].

وكثير من النحويين لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل

---

(١) وهو أحد أنواع البدل الأربعة: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل مباين.

(٢) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٢٧٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٦٢)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٩٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٤٠)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٦٤٧).

(٣)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٧)

(٤)السابق الموضع نفسه.

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥٧٠).

غلط[1] لما يأتي:

✓ لأن النسيان والتذكر لا يتصور إلا في زمن المتكلم، فلهذا عدل النحويون عنه للغلط[2].

✓ ولأنه يجمعهما أن قصد المبدل منه فيهما لم يكن قصدا صحيحا؛ لأن بدل الغلط لم يقصد إلى ذكره البتة، وإنما سبق إليه اللسان، وبدل النسيان قصد إلى ذكره، ولكن بعد ذكره تبين أنه ليس هو المقصود بالذكر بل غيره، وإنما حصل النسيان فلم يذكر ذلك الغير الذي هو المقصود في الأصل وذكر هذا"[3].

✓ ولأن المبدل منه في هذين النوعين "لا يصح الاستغناء به عن البدل؛ لأنه غير مقصود في بدل الغلط، ومعدول عنه في بدل الإضراب، وما كان غير مقصود أو معدولا عنه إلى غيره لا يصح الاستغناء به"[4].

والفرق الدقيق بينهما "أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان"[5].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٦٢)، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٧١٦)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٤١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٤٩).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٥/ ٢٠٥).

(٣)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/٣٤٠٠: ٣٤٠١).

(٤)السابق (٧/ ٣٤٠٧).

(٥)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٧)

وهذا النوع من البدل –غلطا أو نسيانا– لم يجز النحاة وقوعه في كلام الله ﷻ[1]؛ لأن الله ﷻ لا يقع منه غلط ولا نسيان، فقال ﷻ: {لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى}[2] "أي لا يخطئ ابتداءً، ولا يذهب علمه بقاء، بل ثابتٌ أبداً، فإنهما مُحالان عليه ﷻ"[3].

قال الصيمري:

بدل الغلط "لم يقع في القرآن؛ لأنه معلوم أن المتكلم به ﷻ لا يجوز عليه الغلط"[4].

وقال ابن الحاجب:[5]

"لو جُعل بدلا لكان من بدل الغلط، والقرآن مبرأ من ذلك، لأنه لا يستقيم فيه نوع من أنواع البدل"[6]. يعني أنواع بدل المباين[7].

---

(١) وإن كانوا اختلفوا في وقوعه في غيره من الكلام الفصيح. فأجازه سيبويه وتابعه ابن مالك وابن هشام والمرادي وغيرهم، ومنعه المبرد وتابعه ابن السراج وابن يعيش وغيرهم. ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٣٩)، والمقتضب (١/ ٢٨)، والأصول في النحو (٢/ ٤٨)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ١١)، والبديع في علم العربية (١/ ٣٤٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٦٢)، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٧١٦)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٤١).

(٢)[طه: ٥٢]

(٣)زاد المسير في علم التفسير (٣/ ١٦٢)، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٦/ ٢١).

(٤)التبصرة والتذكرة للصيمري (١/١٥٩: ١٦٠)

(٥) قاله في التعليل لامتناع أن يكون قوله ﷻ: {مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} بدلا في قوله ﷻ: {وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [العنكبوت: ٨].

(٦)أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٠٢ :٢٠٣)

(٧) بدليل أنه أثبت بدل الإضراب وبدل الغلط في غير القرآن. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢٥٥).

وقال –أيضا–:

"بدل الغلط: لا يستقيم في المعنى حمل القرآن عليه"(١).

بل رأي بعض النحاة أن هذا النوع من البدل لا يقع في كلام فصيح لا في القرآن ولا في غيره من كلام الفصحاء، وأن من "أثبت ورود بدل الغلط في كلام العرب استدل بما يحتمل التأويل"(٢)، وهذا رأي المبرد(٣)، وابن السراج(٤)، والسيرافي(٥)، وابن يعيش(٦).

قال السيرافي:

"بدل الغلط، لا يجوز أن يقع في شعر ولا قرآن ولا كلام معمول محكّك، وإنما يجيء في الكلام الذي يبتدؤه الإنسان على جهة سبق اللسان إلى الشيء الذي لا يريده، فيلغيه، حتى كأنه لم يذكره بلفظ مما يريده، كقولك: (رأيتُ زيدا)

---

(١)السابق (١/ ٢٨٢).

(٢)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٤٠٨).

وهو قول ذي الرمة

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ * وَفِي اللثاثِ وَفي أَنْيَابها شَنَبُ**

فاللعس: بدل غلط؛ لأن الحوة السواد، واللعس سواد يشوبه حمرة، ولا حجة في البيت؛ لإمكان تأويله بأن اللعس صفة لحوة، أي هي حوة لعساء مشوبة بالحمرة، أو هو أنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثاث لعس وفي أنيابها شنب. ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٧٠)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٦)، وهمع الهوامع (٣/ ١٧٩).

(٣) ينظر: المقتضب (١/ ٢٨).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٤٨).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ١١).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٦٢)

وأنت تريد: (عمرا) فتلغي (زيدا)، وتذكر (عمرا)، فتقول: (رأيت زيدا عمرا)، وتكون مريدا لـ(زيد)، فيبدو لك، إما لأنك تبينت أن الفعل لم يقع بعد بـ(زيد)، وأنه كان واقعا بـ(عمرو)، وإما لأنك أردت الإضراب عن نسبة ذلك الفعل إلى (زيد)، وإنما يقع في بديهِ الكلام"[1].

وقال ابن يعيش:

"بدلُ الغَلَط والنسْيانِ لا يكون في القرآن، ولا في شعرٍ. أمّا القرآن، فهو مُنزَّهٌ عن الغلط، وكذلك الشعرُ الفصيحُ، لأنّ الظاهر من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نَظَمَه، فإذا وجد غلطًا أصلحَه.

وإنّما يكون مثلُه في بَدْأةِ الكلام، وما يجيء على سبيلِ سَبْقِ اللسان إلى ما لا يريده، فيُلْغِيه، حتى كأنّه لم يذكُره"[2].

خلاصة القول:

أن بدل الغلط وبدل النسيان لم يقل به أحد من النحاة في كتاب الله ﷻ؛ لأنه لا يليق به ﷻ، فالله منزه عن الغلط كما أنه منزه عن النسيان.

---

(١)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ١١).

(٢)شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٦٢)

المسألة الرابعة

امتناع القول بباء الاستعانة في حقه ﷻ

باء الاستعانة[١] هي الباء الداخلة على آلة الفعل، نحو: (كتبت بالقلم)، و(ضربت بالسيف)[٢].

وسُميت باء الاستعانة؛ "لأن الفعل لا يتأتى على هذ الوجه الأكمل إلا بها"[٣].

---

(١)الاستعانة هي إحدى معاني الباء في العربية، ولها قرابة اثنى عشر معنى، وقيل: أربعة عشر معنى ومنها:

الإلصاق وهو معنى لا يفارقها نحو: أمسكت به.

والتعدية وهي التي تصير الفاعل مفعولا كهمزة التعدية نحو: ذهبت بزيد.

والمصاحبة ويقال: الملابسة وباء الحال، وهي التي بمعنى (مع) نحو: [ﭑ ﭒ ﭓ] [المائدة: ٦١]

والسببية وهي الداخلة على سبب الفعل غير الآلة نحو: أخذته بذنبه.

والمقابلة وهي الداخلة على الأعواض نحو: اشتريته بألف.

والظرفية بمعنى (في) نحو: درست بالأزهر.

والمجاورة بمعنى (عن) نحو: [ﭐ ﭑ ﭒ] [الفرقان: ٥٩].

وغيرها من المعاني. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣٦: ٤٨)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٣٧: ١٥١)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٦١-٢٦٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٤٦: ٦٥٣).

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣٨)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٣٩)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٤٦)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٤١٧)

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٣٩)، والمقاصد الشافية (٦٢٦/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٤٦)

رأي ابن مالك: لم يذكر ابن مالك في التسهيل باء الاستعانة، وإنما أدرجها في باء السببية[١]، وقال في شرحه للتسهيل:

"وأما السببية فهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازا نحو: **[ڭ ڭ ۇ ۇ]**[٢] و **[ۋ ۇ ۆ ۆ ۈ]**[٣] فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء من من قوله تعالى: {فَأَخْرَجَ بِهِ} وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله تعالى: {تُرْهِبُونَ بِهِ} فقيل: أنزل ما أخرج من الثمرات رزقا، وما استطعتم يرهب عدو الله؛ لصحّ وحسُن، لكنه مجاز والآخر حقيقة. ومنه: (كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالسكين)، فإنه يصح أن يقال: (كتب القلمُ، وقطع السكينُ).

والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة. وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله –تعالى–، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز"[٤].

فابن مالك "جعل السبب أعم من الآلة، فاستغنى عن الاستعانة"[٥]، وخالف وخالف النحاة في ضابط باء السببية بأنها عنده الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازا، ومثّل للاستعانة بأمثلة يصح اندراجها تحت السببية وهي: (كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالسكين)، فإنه يصح أن يقال: (كتب القلمُ، وقطع

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٤٥).

(٢)[البقرة: ٢٢].

(٣)[الأنفال: ٦٠].

(٤)شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٩: ١٥٠)، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني المعاني (ص: ٣٨)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٦٢).

(٥)التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٤٨)، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢٧٨/١)

السكينُ)[١].

ولم يثبت ابن مالك هنا –في التسهيل وشرحه– معنى الاستعانة، في حين أنه لم يثبت لها في شرح الكافية الشافية إلا هذا المعنى (الاستعانة)[٢].

فقد اقتصر على معنى الاستعانة في الكافية "وحذف السببية، وعكس في التسهيل فاقتصر على السببية"[٣].

وأما في الألفية فأثبت لها المعنيين (الاستعانة والسببية)[٤]. فقال:

وزِيد وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أُلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ[٥]

فهذا تعارض ظاهر في كلامه –رحمه الله–، حتى إنه ليظهر في الألفية أنه "موافق لإطلاق النحويين ومفارق لنظره في استحداث ذلك الاصطلاح"[٦].

وقد تعقبه الشاطبي بقوله:

"واعلم أنه حيث أثبت معنى الاستعانة للباء هنا يلزمه أحد أمرين:

إما أن يطلق القول بذلك بالنسبة إلى ما جاء للعباد، وما جاء لله ﷻ، فيلزم من ذلك أن يطلق على الله ﷻ لفظ الاستعانة، وأنه مستعين، كما أن العبد مستعين، وذلك لا يجوز كما قال في الشرح[٧]، فإن الله هو المستعان، وليس

---

(١) ينظر: حاشية الدماميني على المغني (١/٣٨١)

(٢)فقال: "ومثال ورودها للاستعانة قولك: كتبت بالقلم". شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٦)

(٣)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٤١٧).

(٤) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٥)ألفية ابن مالك (ص: ٣٥).

(٦)المقاصد الشافية (٣/ ٦٢٦).

(٧) يعني شرح التسهيل، إشارة إلى قوله: "واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز" . (٣/ ١٥٠)

بالمستعين.

وإما أن يقال: إن الباء للسببية بالنسبة إلى الله ﷻ في نحو: [ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ][1] فيلزم مثل ذلك فيما كان راجعًا إلى العباد، ويرتفع معنى الاستعانة عن الباء جملة؛ فلا يكون إتيانه به هنا صحيحًا على هذا التقدير، فعلى كلا التقديرين يلزم المحذور"[2].

وهذا قول انفرد به ابن مالك[3]، ولم يتابعه عليه –فيما أعلم– إلا الآثاري في ألفيته فقال:

ولا تقُلْ يا هُو، والاسْتَعَانَهْ بالبَا لَنَا واخْصُصْهُ بالأَمَانَهْ

وقد أجاب النحاة عن ذلك بعدة إجابات منها:

الجواب الأول: معنى الاستعانة لا يلزم منه محذور في حق الله

فالمقصود بالاستعانة عند النحاة هو أن الفعل وقع بآلة، ولا يلزم منه أن يكون المستعين مفتقرًا إلى الآلة المستعان بها ولا بد، فقد يكون الفاعل غنيًا عن الآلة، وقد يكون مفتقرًا إليها.

ومن ثم فـ"لا فرق بين قولك: باء الاستعانة وبين قولك: الباء الداخلة على الآلات، أو الدالة على أن المجرور بها آلة، أو نحو ذلك، فالخلاف إذًا في لفظ ليس تحته معنى يخالف فيه"[4]؛ لأنه ليس فيه محذور يتعارض مع حق الله وما

---

(١٥٠)

(١)[البقرة: ٢٢].

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٦٢٧).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ١٩٣)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٤٨).

(٤)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٣/ ٦٢٨).

يجوز له ﷻ.

الجواب الثاني: هو "أن القرآن إنما نزل بلسان العرب على حسب ما يخاطب به بعضهم بعضًا وعلى ما يتعارفون بينهم، ومن جملة ما تعارفوا أن وضعوا الباء تدل على أن ما دخلت عليه آلة للفعل، وهي التي سماها النحاة المتأخرون: باء الاستعانة.

فإذا جاء في القرآن من خطاب الله للعباد ما هو على ذلك التقرير، فلا نُكْر فيه بناء على أن كتاب الله أنزل على قانون كلام العباد، كما أنه لا نكر في دخول أداة الترجي في خطاب الله ﷻ للعباد في نحو: [ھ ھ ے ے][1]، وقوله: [ک ک ک گ گ][2] بناء على جريانه على قانون كلام العباد، فباء الآلات التي تسمى في الاصطلاح باء الاستعانة كـ(لعل وعسى) اللتين تسميان حرفي ترج، والترجي والاستعانة على الله محال...

فكما يسوغ أن تقول في (لعل) مثلًا: إنها للترجي أو للإشفاق بإطلاقٍ، مع تنزه الله عن الاتصاف بهما، فكذلك تقول في الباء: إنها للاستعانة إذا دخلت على الآلات بإطلاق مع تنزه الله عن الاستعانة"[3].

---

(١)[طه: ٤٤]

(٢)[التوبة: ١٠٢]

(٣)المقاصد الشافية (٣/٦٢٧: ٦٢٨) بتصرف.

الجواب الثالث: أن هناك فرقا بين باء الاستعانة وباء السببية، فباء الاستعانة هي التي دخلت على آلة الفعل أي توسطت بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة، نحو: (كتبت الكتاب بالقلم). وأما باء السببية فهي التي تدخل على سبب الفعل نحو: (أخذته بذنبه)(١).

"ولا يمكن أن يقال إن سبب كتابة الكتاب هو القلم...، بل السبب غير هذا، فجعل هذا سبباً ليس بواضح"(٢).

ولذا عد الشاطبي إطلاق ابن مالك "على باء الاستعانة أنها باء السبب خطأ؛ لأن "معقول السببية غير معقول الاستعانة، فجعل إحداهما هي الأخرى مخالف للوضع والمعقول، فإن السبب علة معقول وجد الفعل لأجلها، وليس كذلك الآلة؛ ولذلك تقول: (أكرمتك بإكرامك إياي)، فيعقل منه أن إكرامه لك علة في إكرامك له لا آلة؛ لأن الإكرام لا يتوهم فيه أنه آلة. وتقول: (كتبت بالقلم)، فيعقل منه أن القلم آلة لا علة؛ إذ لا يتوهم أن كتْبك وقع بسبب القلم، وكذلك تفهم من قوله تعالى: [ژ ژ ڑ](٣) أن القلم آلة التعليم، ولا يفهم أنه سبب التعليم. وهذا ظاهر."(٤).

قال ناظر الجيش: "أقول: إن باء الاستعانة هي التي تباشر ما هو آلة حسية لا يمكن التوصل إلى المعمول المذكور معها إلا بها، وباء السبب هي التي تباشر ما يتسبب عنه ذلك المعمول المذكور معه حسيّا كان ذلك السبب أو

---

(١)ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٦٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٤٨)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٣٢٩).

(٢)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ١٩٣).

(٣)[العلق: ٤]

(٤)المقاصد الشافية (٣/ ٦٢٩)

معنويّا. وقد يتصور وجود ذلك المعمول مسببا عن سبب آخر غير المذكور، وهذا بخلاف باء الاستعانة. ولا يلزم من إثبات الاستعانة. في حق الآدميين ثبوتها بالنسبة إلى أفعال الله تعالي. وإذا كان كذلك فما قاله المصنف غير ظاهر"[1].

الجواب الرابع: التفريق بين ما كان في حق الله وما كان في حق العباد

قال الشاطبي: "إن سلمنا أن ما وقع من ذلك في كلام الله تعالى يجب حمله على أن الباء معناها السبب، فلا يجب ذلك في كلام العباد، بل نقول: إن قولك: (كتبت بالقلم، وضربت بالسوط)، وسائر ما تدخل الباء فيه على الآلات في كلام العباد تحمل الباء فيه على ظاهرها من الاستعانة؛ لظهور ذلك المعنى فيها.

ويحصل بهذه الطريقة الجمع بين كلامه هنا وتحرزه في الشرح، ويؤيد ذلك أن ما ذكره من الأمثلة في القرآن يظهر فيه معنى التعليل لصحة تقدير الباء بقولك (بسبب) أو (لأجل)، فتقول: فأخرجنا بسببه من كل الثمرات[2]، وذلك صحيح بخلاف قولك: (كتبت بالقلم) كما تقدم"[3].

الراجح:

والذي يظهر لي أن باء الاستعانة جائزة في كلام الله ﷻ؛ لأنها لا تتعدى كونها مصطلحا نحويا يدل على أن ما دخلت عليه هو آلة للفعل –كما سبق–، وهو معنى جار على سنن العرب في كلامها، ولا ينقص من حق الله ﷻ شيئا.

إضافة إلى أنه ورد في كلام الله ما لا تحتمل الباء معه إلا الاستعانة نحو

---

(١)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٩٤٦).

(٢) في قوله ﷻ: {فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا}[البقرة: ٢٢].

(٣)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٣/ ٦٣٠).

قولـه ﷻ: [ژ ژ ڑ] [العلـق: ٤] وقولـه ﷻ: [ۈ ۇ ۆ] [الحشـر: ٢] [ڈ ڤ ڤ] [البقرة: ٧٩]

فلا يصح هنا جعل الباء للسببية، إلا على معناها الذي ذكره ابن مالك، وهو معنى بعيد خالفه فيه جمهور النحاة.

المسألة الخامسة

امتناع القول بمجيء (عسى ولعل) للإشفاق والطمع في جانب حق الله ﷻ

ذكر النحاة أن (عسى ولعل) معناهما: الطمع والإشفاق[1]، أي: طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاقُ أن لا يكون[2].

فـ"(عسى) وإن كانت للترجي إلا أن فيها معنى الطمع، كما أن (لعل) فيها معنى الطمع"[3].

ونسبة الطمع والإشفاق إلى الله ﷻ كنسبة الترجي إليه في أن ذلك عليه مستحيل[4]، لا يجوز في حقه ﷻ، ولذا وقع الاختلاف فيما ورد منهما في القرآن، وذلك على قولين:

المعنى الأول: معناهما في حق الله تحقق الوقوع:

روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أنه قَالَ: "كَلُّ عَسَى فِي الْقُرْآنِ فَهِيَ وَاجِبَةٌ"[5].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٣٠) (٢/ ٢١٨)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٥٢)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١٢٨)، والبديع في علم العربية (١/ ٥٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٧٢).

والإشفاق هو الخوف والحذر. ينظر: مختار الصحاح (ص: ١٦٧)، ولسان العرب (١٠/ ١٧٩).

(٢)شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٧٢).

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٦٥).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٦٢٨).

(٥) جامع البيان للطبري (١٤/ ١٦٨)، وتفسير القرآن العظيم ابن أبي حاتم (٦/ ١٧٦٦)، والبرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٨٨)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤١).

"يعني أنه مستحيلٌ بقاءُ معناه في حق الله ﷻ"[١].

ونقل هذا المعنى عن الخليل[٢]، وسيبويه[٣].

وكذلك الأمر في (لعل)[٤] هي من الله كذلك، واجبة متحققة الوقوع، بخلافها مع المخلوقين فهي على معناها.

وعلل العلماء لذلك:

بأن معناهما الشك والظن[٥]، أو الترجي والطمع والإشفاق[٦]، وهي معان لا لا تليق بحق جلال الله ﷻ، قَالَ ابْن كيسَان:

"عَسى من الله وَاجِب وَمن الْعباد ظن؛ لِأَن العَبْد ليس لَهُ فِيمَا تسْتَقْبل علم نَافِذ إلاّ بدلائل مَا شَاهد، وَقد يجوز أَن تبطل الشواهد لَهُ على مَا لم يكن فَلَا يكون مَا يظُن، وَقد اجْتهد فِي (عَسى) بأغلب الظَّن عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنْتَهى علمه فِيمَا لم يَقع، وَالله تَعَالَى علمه بِمَا لم يكن كعلمه بِمَا كَانَ، فَلَا يكون فِي خَبره (عَسى) إِلَّا على علمه، فَهِيَ وَاجِبَة من قِبَله على هَذَا"[٧].

يعني أن العبد يتكلم بمنتهى علمه، وعلمُه قاصر عن إدراك المستقبل، وغاية علمه منه هو ما كان بغلبة الظن الذي يعبر عنه بـ(عسى) رجاء الوقوع،

---

(١)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٤٢).

(٢) ينظر: العين (٢/ ٢٠٠)، ومفاتيح الغيب (٦/ ٣٨٦).

(٣) نسبه إليه السمين في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٤٢). ولم أتوصل له في الكتاب.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب (٦/ ٣٨٦)

(٥) ينظر: السابق (٦/ ٣٨٦).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (٣/ ٥٥)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٣٨٨).

(٧)تهذيب اللغة (٣/ ٥٥).

أو بـ(لعل) طمعا في الوقوع.

وأما الله تعالى فعلمه بالمستقبل الذي لم يقع كعلمه بالماضي الذي وقع؛ لأنه يعلم ما كان وما لم يكن لو كان كيف كان يكون. ومن ثم استوى في كلامه عسى بـ(سيقع)، ولعل بـ(سيتحقق). فالكل سواء في كلام الله ﷻ؛ لتحقق علمه بكل شيء[1].

ما يؤخذ على هذا القول:

يؤخذ على هذا القول أن هناك مواضع في القرآن استعمل الله معها (عسى ولعل) ولم تقع، ومن ذلك:

[١] قوله تعالى: [ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ][2]

فهذا أمر من الله ﷻ لموسى وأخيه هارون –عليهما السلام– عندما أرسلهما إلى فرعون، أنه يقولا {لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}، ومع ذلك لم يتذكر فرعون ولم يخش.

[٢] وقوله تعالى: [ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ][3]

الآية هذه نزلت لما اعتزل النبي ﷺ أزواجه بعد أن أفشت إحدى زوجاته سره، وحذرهنّ الله ﷻ بهذه الآية، وذلك بأن يحرمهن من رسول الله بطلاقهنّ، ويبدله أزواجا خيرا منهن، ومع ذلك لم يقع الطلاق ولا التبديل، ولازمنَ رسول الله حتى قضى ﷺ[4].

[٣] وقوله تعالى: [ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ][5].

فهذا خطاب لبني النضير، بـ[**ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ**] وما رحمهم الله، بل قاتلهم رسول

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤٢– ٢٤٣)

(٢)[طه: ٤٤]

(٣)[التحريم: ٥]

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٨٩)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤٢).

(٥)[الإسراء: ٨]

الله ﷻ وأوقع عليهم العقوبة[١].

وهذا ما دفع أصحاب هذا الرأي إلى القول باستثناء المواضع السابقة من الأصل، وهو أن كل عسى في حق الله واجبة إلا في هذه الآيات.

قال أبو بكر بن الأنباري:

"وعَسَى لها معنيان متضادَّان: أَحدهما الشكّ والطّمَع، والآخر اليقين، قال الله ﷻ: [ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ][٢]، معناه: ويقين أَنَّ ذاك يكون.

وقالَ بعض المفسِّرين: عسى في جميع كتاب الله –جلّ وعزّ– واجبة.

وقالَ غيره: عسى في القرآن واجبة إلاَّ في موضعين:

[٤] في سورة بَنِي إسرائيل: [ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ][٣] يعنى: بَنِي النَّضِير، فما رحمهم ربّهم، بل قاتلهم رسول الله ﷺ، وأَوقع العقوبة بهم.

وفي سورة التَّحريم: {عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ}[٤]، فما أَبدله الله بهنَّ أَزواجاً ولا بِنَّ[٥] منه، حتَّى قُبِض عليه السلام"[٦].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٨٨)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤١) .

(٢) [البقرة: ٢١٦]

(٣) [الإسراء: ٨]

(٤)[التحريم: ٥]

(٥) بِنّ: فعل ماض مسند لنون النسوة، من البينونة، وهو الفراق بالطلاق.

(٦)الأضداد لابن الأنباري (ص: ٢٢– ٢٣)، وينظر: البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٨٨)، ٢٨٨)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٣٨٨)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤١).

إبطال الاستثناء:

عمم أصحاب هذا القول القاعدة بإبطال هذا الاستثناء بما يأتي:

- أن الرحمة في آية الإسراء [ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ][1] "مشروطة بألا يعودوا كما قال: {وإنْ عدتم عدنا}، وقد عادوا فوجب عليهم العذاب"[2].

- والتبديل في سورة التحريم: [ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ][3]، "مشروط بأن يطلقهن رسول الله ﷺ، ولم يطلق، فلا يجب"[4].

لأن تقديره واجب أن يبدله الله أزواجا خيرا منكن، أي: لبتّ طلاقكن، ولم يبت طلاقهنّ، فلا يجب التبديل[5].

ومع ذلك يبقى الرجاء مع (لعل) في قوله تعالى: [ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ][6] غير مشروط ولم يتحقق.

المعنى الثاني: (عسى ولعل) على معناهما حتى في كلام الله:

يرى بعض العلماء أن (عسى ولعل) على معناهما –وهو الرجاء والطمع– حتى في كلام الله تعالىﷻ، وأنه ليس المراد بهما وصف الله ﷻ بذلك، وإنما المراد بهما حمل المخاطبين على الاتصاف بذلك الرجاء أو الطمع، أي: كونوا أنتم راجين طامعين فيما يخبركم أو يأمركم الله به.

قال الراغب الأصفهاني: "(عَسَى) طَمِعَ وترجّى، وكثير من المفسّرين فسّروا

---

(١) [الإسراء: ٨]

(٢)الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤٢).

(٣)[التحريم: ٥]

(٤)البرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٨٩).

(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤٢).

(٦)[طه: ٤٤]

(لعلّ) و(عَسَى) في القرآن باللّازم، وقالوا: إنّ الطّمع والرّجاء لا يصحّ من الله، وفي هذا منهم قصورُ نظرٍ!!

وذاك أن الله ﷻ إذا ذكر ذلك يذكره؛ ليكون الإنسان منه راجيا لا لأن يكون هو ﷻ يرجو، فقوله: [ھ ھ ے ے][1]، أي: كونوا راجين"[2].

وعلى ذلك فسروا (لعل) في قوله ﷻ: [ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڍ ڍ ڌ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڎ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ژ ڑ ڑ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ے ے][3]: فهي "على بابها من التَّرَجِّي، وذلك بالنسبة إلى المُرْسَل، وهو موسى وهارون، أي: اذهبا على رجائِكما وطَمَعِكما في إيمانه، اذهبا مُتَرَجِّيَيْنِ طامِعَيْن"[4]؛ لأن الله ﷻ علم حالَ إرسالهما ما يفضي إليه حال فرعون، وهو أنه لن يتذكر ولن يخشى، ولكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الطمع والرجاء، جريا على سنن العرب في كلامها، لأن القرآن بلغتهم نزل، والعربُ قد تخْرج الكلام المتيقَّن في صورة المشكوك لأغراض[5].

---

(١)[الأعراف/ ١٢٩]

(٢)المفردات في غريب القرآن (ص: ٥٦٦).

(٣)[طه: ٤٤]

(٤)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٤٢).

(٥)معترك الأقران في إعجاز القرآن (٢/ ٦٢٦).

وهذا هو اختيار سيبويه[١] والمبرد[٢] والزمخشري[٣] وابن الحاجب[٤] في (لعل)، وهو معنى قول سيبويه في الآية السابقة:

"فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهَبَا أنتما في رَجائكما وطَمَعِكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يَعْلَما"[٥].

فألفاظ الرجاء أو الشك أو التوقع إذا وردت من الله ﷻ فهي محمولة على هذه المعاني من المخاطب، لا من الله ﷻ[٦].

وبهذا المعنى فلا تحتاج هذه الآيات السابقة إلى تأويل[٧].

وكذلك على قول من قال: إن (لعلّ) في كلام الله للتعليل بمعنى (كي) فمعنى قوله ﷻ: [گ گ][٨] [ې ى][٩] [ھ ھ ے ے][١٠] [ې ى][١١] هو: كي

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٣١)

(٢) قال المبرد: "وَلَعَلَّ إِنَّمَا هِيَ للترجي وَلَا يُقَال ذَلِك لله، وَلَكِن الْمَعْنى –وَالله أعلم– اذهبا أَنْتُمَا على رجائكما وقولا القَوْل الَّذِي ترجوان بِهِ ويرجو بِهِ المخلوقون تذكر من طالبوه". المقتضب (٤/ ١٨٣).

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٠٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٧٠).

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٠٩).

(٥)الكتاب لسيبويه (١/ ٣٣١)

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٠٩).

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب (٦/ ٣٨٦).

(٨)[البقرة: ٧٣]

(٩)[آل عمران: ١٣٢]

(١٠)[طه: ٤٤]

(١١)[البقرة: ٥٢]

كي تعقلوا، كي ترحموا، كي يتذكر أو يخشى، كي تشكروا..

قال السيرافي: "(لعل) يستعمله المستعمل منا عند الشك، وإذا جرى في كلام الله، فإنما هو بمعنى: (كي) و(كي) يقع بعدها الفعل الذي هو غرض ما قبله كقوله ﷻ:

{وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}[1] معناه: كي تفلحوا. فالفلاح هو الغرض الذي من أجله أمرهم بالتوبة. ومثل هذا كثير"[2].

فعلى هذا التقدير –أيضا– لا إشكال لمعنى (عسى ولعل) في حق الله ﷻ.

الرأي الراجح: إننا لو تأملنا المواضع التي تستعمل فيها (عسى ولعل) لوجدناها تستعمل في الأمور التي لم تقع وهي ممكنة الوقوع، ولكن لقلّة علم الخلق وضعف إدراكهم المستقبل، وعدم اطلاعهم على الغيب لا يقطعون بوقوعها، فيقولون: عسى أن يكون، ولعله أن يقع.

أما الله ﷻ فعلمه تام، ولا يغيب عليه شيء، [ژ ژ ڑ ک ک][3] ومن هنا صارت لهذه الأفعال نسبتان:

نسبة إلى الله ﷻ هي نسبة قطع ويقين.

ونسبة إلى المخلوقين هي نسبة شك وظنّ.

فتارة تردان بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله ﷻ.

وتارة تردان بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند الخلق[4].

---

(١)[النور: ٣١]

(٢)شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٥)

(٣)[الرعد: ٩]

(٤)ينظر: البرهان في علوم القرآن (٤/ ١٥٩)، والمقاصد الشافية (٣/ ٦٢٧)، والإتقان في في علوم القرآن (٢/ ٢٤٢– ٢٤٣)

فمثلا قوله ﷻ لموسى وهارون: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}[1]

هو بالنسبة لهما على الشك والرجاء، وبالنسبة لله على اليقين بأنهما لن يتذكرا ولن يخشيا.

وقوله ﷻ: [ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ][2]

الآية هي بالنسبة لله للرسول والمؤمنين على الإشفاق والحذر، وأما بالنسبة لله ﷻ فعلى اليقين والعلم بأنه لن يقع طلاق ولن يحدث تبديل.

ولكن أتى التعبير القرآني بذلك تنزيلا للكلام المتيقن منزلة المشكوك فيه على سنن العرب في كلامها.

فالقرآن إنما نزل بلسان العرب على حسب ما يخاطب به بعضهم بعضًا، وعلى ما يتعارفون بينهم، ومن جملة ما تعارفوا عليه أنها قد تُخرِج الكلام المتيقن في صورة المشكوك لأغراض، فتقول: لا تتعرض لما يسخطني فلعلك إن تفعل ذلك ستندم. وإنما مراده أنه يندم لا محالة، ولكنه أخرجه مخرج الشك؛ تحريرا للمعنى ومبالغة فيه، أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكا فيه لم يجب أن تتعرض له، فكيف وهو كائن لا شك فيه؟

فإذا جاء في القرآن من خطاب الله للعباد ما هو على ذلك التقرير، فلا نكر فيه بناء على أن كتاب الله أنزل على قانون كلام العباد[3].

"فهي طريقة العرب في كلامها، وبها نزل القرآن، فخوطبوا بمقتضى

---

(١)[طه: ٤٤]

(٢)[التحريم: ٥]

(٣)ينظر: البرهان في علوم القرآن (٤/ ١٥٩)، والمقاصد الشافية (٣/ ٦٢٧)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٤٢- ٢٤٣).

كلامهم، وبما يعتادون فيما بينهم"[1].

وعليه أقول:

إن (عسى ولعل) للطمع الترجي بإطلاق، مع تنزه الله عن الاتصاف بهما[2].

(١)المقاصد الشافية (٤/ ٥٨٣)

(٢) ينظر: السابق (٣/ ٦٢٨)

المبحث الثالث

المسائل التي راعى فيها النحاة حق الأدب مع الله ﷻ في المصطلح النحوي

المبحث الثالث

المسائل التي راعى فيها النحاة حق
الأدب مع الله ﷻ في المصطلح النحوي

من حق الله ﷻ عند النحاة التأدب معه بحفظ الألفاظ، فلا يستعمل معه إلا اللفظ اللائق به ﷻ، واللائق بكلامه ﷻ، فإذا كان الله قد عاتب جماعة من المسلمين لما يلتزموا أدب النداء مع رسول الله ﷺ، حين قالوا: يا محمد[1] فقال ﷻ: [□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □][2].

ثم نهاهم عن ذلك بقوله: [ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ][3].

فأمرهم الله بتعظيم رسوله في الخطاب، والتزام الأدب معه في النداء[4]، فكيف بالله ﷻ؟

فإذا لم يجز خطاب الرسول ﷺ كخطاب بعضنا بعضا، فهو مع الله وكتابه من باب أولى!

ومن هنا التزم النحاة الأدب مع الله ﷻ في مصطلحهم النحوي إذا جرى في كلامه ﷻ، أو عبر به عنه ﷻ، ومن ذلك ما يأتي:

١) الطلب في حقه ﷻ دعاء:

الكلمات التي تدل على الطلب كالأمر والدعاء إذا خوطب بها الله ﷻ، لا يطلق عليها طلب تأدبا، وإنما يطلق عليها دعاء كما قال سيبويه:

---

(١) ينظر: أسباب النزول للواحدي (ص: ٣٨٧).

(٢)[الحجرات: ٤]

(٣)[النور: ٦٣]

(٤) ينظر: لطائف الإشارات للقشيري (٢/ ٦٢٤).

"اعلم أَنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى، وإنما قيل: (دعاءٌ)؛ لأنه استُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ أو نَهْيٌ.

وذلك قولُك: (اللهمَّ زيداً فاغفرْ ذنبَه، وزيدا فأَصلحْ شأنَه، وعَمْراً لِيَجْزِه اللهُ خيراً)"[1].

وقال في (لا) الناهية ولام الأمر:

"اعلم أن هذه اللام و(لا) في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمنيك، ولْيجزك الله خيراً"[2].

وعلى هذا لا نطلق فعل الأمر على الأفعال: (اهْدِنَا) (اغْفِرْ لَنَا) (تُبْ عَلَيْنَا) ونحوها، وإنما نقول: فعل دعاء وطلب.

قال الآثاري في ألفيته: [3]

خاتمةُ الفُصُولِ إعْرَابُ الأَدَبْ	مع الإلهِ، وهو بعضُ ما وجبْ
فالربُّ مَسْؤُولٌ بأَفْعَالِ الطَّلَبْ	كـ(اغفرْ لنا)، والعبدُ بالأمر اتدِب

وعمم جمهور النحاة هذه التسمية الدعاء أو المسألة على كل طلب من الأدنى إلى الأعلى[4]، "وينكرون تسمية ذلك أمرا"[5].

"والدعاء وإن كان لا يسمى أمرا على ما ذكرنا فسبيله سبيل الأمر في

---

(١)الكتاب لسيبويه (١/ ١٤٢)

(٢)الكتاب (٣/ ٨).

(٣) كفاية الغلام في إعراب الكلام (١٠٩).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ١٣٢)، و الأصول في النحو (٢/ ١٧٠)، وشرح كتاب سيبويه سيبويه للرماني (ص: ٨٧٠)، ونتائج الفكر في النحو (ص: ١١١).

(٥)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٩٧)

الإعراب من كل وجه، وهو -أيضا- في المعنى مثل الأمر، وذلك أن الداعي ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به، كما أن الآمر مريد من المأمور إيقاع ما يأمره به"(١).

٢) امتناع القول بالعطف على التوهم في حقه ﷻ:

العطف الذي يعبر عنه النحاة بالعطف على التوهم إذا ورد في كلام الله ﷻ لا يقال فيه: توهما؛ تأدبًا مع كلام الله ﷻ؛ لأن التوهم لا يجوز في حقه، ويقولون فيه: عطف على المعنى.

وَلَا تَقُلْ عَطْفًا عَلَى التَّوَهُّمِ	فِي الذِّكْرِ، لَكِنْ قُلْ: عَلَى الْمَعْنَى أُبِي(٢)

قال السيوطي:

"إِذا وَقع العطف على التوهم فِي الْقُرْآن عبر عَنهُ بالعطف على المعنى لَا التَّوَهُّم أدبا"(٣).

ومثال ذلك قوله ﷻ: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ}(٤)

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله ﷻ: [ڤ ڤ ڤ ڤ] فقال: هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"(٥).

---

(١)السابق (١/ ٤٩٨).

(٢) ينظر: مختارة من خاتمة ألفية الآثاري في النحو (التأدب مع الله في الإعراب، لمحمد بن عبد الكريم الإسحاقي- ملتقى أهل الحديث.

(٣)همع الهوامع (٣/ ٢٣١) بتصرف

(٤)[المنافقون: ١٠]

(٥)الكتاب لسيبويه (٣/١٠٠: ١٠١) بتصرف.

قال أبو حيان: "يسمى سيبويه هذا: عطفًا على التوهم، كأنه قال: أصدق وأكن، ولا يريد سيبويه التوهم حقيقة؛ إذ يستحيل على الله ﷻ، وإنما يريد أنه لم يتبع الثاني الأول في الإعراب.

ولم يفهم أحد من الشراح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن سيبويه حقيقة التوهم، وإنما المعنى في التوهم ما ذكرناه من أنهم لا يلحظون اشتراك الثاني مع الأول، وكأن ذلك الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثاني أن يشاركه فيه، وإنما يَحمل هذه الأشياء على ظاهرها مَن لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيفهم خلاف ما فهموه.

وحكي لنا أستاذنا العلامة أبو جعفر بن الزبير -رحمه الله- أنه كان بمدينة مالقة شخص قد نصب نفسه لإقراء النحو، يعرف بابن الفخار، وقد رأيته أنا بمقالة، وحضرت مجلسه، فحين علم بي أني من تلاميذ ابن الزبير أنس، وتحدث، وقطع مجلسه بالحديث معي، ولم يقرئ في ذلك المجلس أحدًا. قال الأستاذ أبو جعفر: فسمع عني أني أذكر العطف على التوهم في القرآن، فأنكر ذلك، وشنع، وقال: كيف يكون التوهم في القرآن، والله ﷻ منزه عن التوهم؟! وذلك لجهله بمصطلح أهل الفن ونظره وحده دون شيخ"[1].

فهذا النوع من العطف موجود في القرآن كوجوده في كلام العرب، غير أن الاختلاف هنا لفظي في التعبير عنه فقط.

٣) اسم الجلالة المعظم:

---

(١)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ١٩٨) بتصرف، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٩٧).

بعض النحاة[١] عندما يتحدث عن اسم الله ﷻ؛ إعرابا أو اشتقاقا أو نحو ذلك، يقول: لفظ الجلالة[٢]، وبعضهم يقول: "لفظ الجلالة المعظمة"[٣]، وبعضهم يقول: "الاسم الكريم"[٤]، وكثير منهم يقول: (اسْم الله)[٥] قال الزجاج:

"فأما اسم اللَّه ﷻ فالألف فيه ألفُ وصل، وأكْرهُ أنْ أذكر جميع ما قال النحويون في اسم اللَّه أعني قولنا (اللَّه) تنزيهاً للَّهِ ﷻ"[٦].

كل هذا؛ تأدباً؛ لأنه إذا قلت: الله، فقد يتوهم متوهم أن المراد به المسمى لا اللفظ، ويرفع هذا التوهم بأن تقول: اسم الجلالة أو الاسم الكريم أو نحو ذلك.

٤) التعبير عن الزائد بالصلة:

من حروف المعاني ما لم يفهم له النحاة معنى سوى التوكيد، مثل: (مِن)

---

(١) وأكثر النحاة لا يلتزمون بهذا بل يقولون: الله: فاعل، مفعول، مضاف ... إلخ. ولا شك أنهم لا يقصدون به إلا لفظ الجلالة. ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٨٥-٣٢٥)، وإعراب القرآن للأصبهاني (ص: ٥٦٢)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٨٦) (٢/ ٨٤٨)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي (٤/ ٢٢١)، والعدة في إعراب العمدة (٢/ ٢٧٣)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٠٠).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٥)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٣٢٦ – ٣٣٨ -٣٤٤)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٤/ ٣٦٢)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ١٧).

(٣)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٦١٣) (١٠/ ٥٢١٦).

(٤)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ٦٥).

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٦)، والمقتضب (٤/ ٢٤٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٣)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٣)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٢٤)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٨٥)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٣١٤)

(٦)معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٣)

في قوله ﷻ: [ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ][1]، و(ما) في قوله: [ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ][2] و(أن) في قوله: قوله: [ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ][3].

هذه الحروف (من، ما، أن) في الآيات السابقة لم تُحْدِث معنًى لم يكن قبل دخولها إلا التوكيد[4]، وهو ما جعل النحاة يطلقون عليها حروف زيادة، أي زائدة زائدة في الإعراب بحيث إذا حذفت لم يختل التركيب الإعرابي للجملة، فهو حرف دخيل في التركيب، لا أنه لا معنى له؛ لأنه أفاد معنى التوكيد، وهو معنى قد يستغني عنه الكلام.

قال ابن هشام:

"والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا، ولم يدخل للربط"[5].

غير أن لفظ الزائد لما كان المتبادر منه إلى الذهن هو الحشو الذي لا فائدة فيه، تحاشى بعض النحاة –وهم الكوفيون[6]– هذا التعبير في كلام الله؛ تأدبا وتعظيما لحق الله ﷻ، وعبروا بحروف الصلة[7] أو التوكيد[8]. وربما عبر الفراء الفراء بقوله: "صلة على معنى الالغاء"[9]، وقوله: "صلة تكون ولا تكون، والمعنى

---

(١)[المائدة: ١٩].

(٢)[آل عمران: ١٥٩].

(٣)[يوسف: ٩٦].

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٦)

(٥)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٧٥)

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٨-٢١-٤٦-٩٥)، وإيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٢٧-١٤٢- ١٤٣).

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٨٣)، وإعراب القرآن للباقولي (١/ ١٠٧) (٣/ (٣/ ٩٢٠).

(٨) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤٢- ٣٢٣)

(٩)معاني القرآن للفراء (١/ ٩٥)

والمعنى واحد"[١]

قال الشيخ خالد الأزهري:

"وَيَنْبَغِي أَن يجْتَنب المعرب أَن يَقُول فِي حرف من كتاب الله ﷻ: إِنَّه زَائِد؛ تَعْظِيمًا لَهُ واحتراما؛ لِأَنَّهُ يسْبق إِلَى الأذهان أن الزَّائِد هُوَ الَّذِي لَا معنى لَهُ أصلا، وَكَلَامه ﷻ منزّه عَن ذَلِك؛ لِأَن مَا من حرف فِيهِ إِلَّا وَله معنى صَحِيح، وَمن فهم خلاف ذَلِك فقد وهم"[٢].

قال الآثاري في ألفيته:

.....	ولا تقلْ: ذا الحرفُ منه زائدُ
بل: هو توكيدٌ لمعنًى، أو صِلهْ	للفظِ في آياتِه المفصلهْ
أو لمعانٍ حُققتْ عمن رَوَى	كهلْ، ونحوُ: بلْ لمعنى، لا سِوى
ومنْ يقلْ بأنَّ ما زاد سقطْ	أخطأ في القول، وذا عينُ الغلط
كمثل (أنْ) مفيدةِ الإمهالِ	وكافِه نافيةِ الأمثالِ[٣]

٥) تعظيم لفظ الجلالة في الإعراب:

إذا وقع لفظ الجلالة، في موقع المفعول به، عدل بعض المعربين

---

(١)السابق (٣/ ٢٩٤)

(٢)موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ١٦٩).

(٣)كفاية الغلام في إعراب الكلام (١٠٩). يعني بقوله: (وكافه) الكاف التي في قوله ﷻ: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } [الشورى: ١١] فقد قيل فيها إنها زائدة للتوكيد. إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٥١)، وإعراب القرآن للأصبهاني (ص: ١٥).

المحدثين[1] عن التعبير بقوله: مفعول به، إلى قوله: منصوب على التعظيم؛ تأدبا مع الله ﷻ.

وهو ما ذكره الآثاري المتوفي (٨٢٨هـ) في ألفيته فقال: [2]

وفي: (سألتُ الله) في التعليمِ	تقولُ: منصوبٌ على التعظيمِ

مع العلم أن المتقدمين استخدموا هذا المصطلح (منصوب على التعظيم) لمعنى آخر ألا وهو النعت المقطوع الذي يدل على صفة تعارف الناس على أنها عظيمه، كصفة الصلاح والحسن والنباهة، ومنها الصفات الجارية على الذات الإلهية[3]، فإذا قطع هذا النوع من النعت عن متبوعه ونصب غير تابع قيل فيه: منصوب على التعظيم، قال سيبويه:

"ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه. وذلك قولك: الحمد لله الحميدُ هو، والحمد لله أهلَ

---

(١) ومنهم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في بعض إعراباته. الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٥٤٣)، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/ ١٠- ١١) (٢/ ٢٩).
والأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن سليمان في تحقيقه كتاب توضيح المقاصد للمرادي (١/ ٣٥٣)(٢/٧٢٦).
والأستاذ/ يوسف البقاعي في تحقيقه كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٤٥- ٢٩٦).
والأستاذ/ محمد طه الدرة في فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال (٢/ ٣١٢).
(٢)كفاية الغلام في إعراب الكلام (١٠٩).
(٣) ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه (ص: ٢٧٨: ٢٨٢).

الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا"[1].

ومن هنا فربما حدث لبس في هذا المصطلح إذا خصص للفظ الجلالة الواقع مفعولا به مطلقا، أي سواء ذكر عامله أم كان محذوفا، ولهذا لا أرى العدول عن تعبير الجمهور.

٦) التعبير بالفعل المبني لما لم يسم فاعله:

الفعل الذي حذف فاعله وناب عنه غيره يعبر عنه النحاة بقولهم: (مبني للمجهول)[2]، أو قولهم: (فعل ما لم يُسَمَّ فاعله)[3]، وربما قالوا: (مبني للمفعول)[4]؛ لأنه ينوب عنه مفعوله عند حذفه.

ورأى بعض النحاة أن التعبير بالمبني للمجهول "أولى وأخصر من قول كثير: المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لصدقه على (دينارا) من (أُعطى زيدُ دينارا)،

---

(١)الكتاب لسيبويه (٢/ ٦٢). وينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٤٩)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٤٧٨)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٧٣).

(٢) ينظر: المنصف لابن جني (ص: ٩٣-٢١٠-٢١١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣١٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٥٢/١) (٢/ ٢٨٤)، وهمع الهوامع (٣/ ٣١٢).

(٣) ينظر: المقتضب (١/ ٩٣-٩٥-١٠٥)، والأصول في النحو (١/ ٧٧-٨١)، والانتصار لسيبويه على المبرد (ص: ٥٠)، والإيضاح في علل النحو (ص: ٦٩)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٤٢-٢٦٨)، وعلل النحو (ص: ٢٧٥)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ٢٤)، وشرح التصريف للثمانيني (٢٣٤-٣١٨-٣٢٦).

(٤) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٧٧)، والمنصف لابن جني (ص: ٢٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٠٦).

وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل"[١].

وقد يقال: إن القدامى آثروا التعبير عنه بما لم يسم فاعله؛ لأنه قد يأتي من الأفعال المسندة لله ﷻ، نحو: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ}[٢] {فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ } [٣].

فالأفعال (خُلق، نودي، بورك) الفاعل المحذوف منها هو الضمير العائد على الله ﷻ، فهل يجوز أن يقال فيها: أفعال مبنية للمجهول؟ فيوصف الله بذلك حاشاه ﷻ؟

ولذا كان من الأفضل أن يعبر عنها كما عبر جمهور القدامى بالفعل الذي لم يسم فاعله؛ تأدباً مع الله ﷻ وإجلالًا له، ووقوفا على عتبة الأدب مع كلامه.

فليس من حرج أن يقال في غير الله: مبني للمفعول أو للمجهول، وأما عندما يأتي الفعل مع الله ﷻ، فالأولى أن يعبر بما لم يسم فاعله.

---

(١)حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٨٧).

(٢)[الأنبياء: ٣٧]

(٣)[النمل: ٨]

خاتمة البحث

الحمد لله على تمام ما أنعم، وأصلي وأسلم على نبيه الأكرم، . . . وبعد؛

فبَعْد تلك المعايشة لكلام النحاة في حق الله ﷻ تعظيما وتنزيها، والتي حاولتُ من خلالها إظهار مقدار مراعاة حقه ﷻ في آرائهم، وكيف أنه بداعي التنزيه أجازوا تقديرا، ومنعوا آخر، وقبلوا معنى، ورفضوا آخر، ومنعوا اشتقاقا.

وبداعي التعظيم لم يقارنوه بغيره ﷻ لا في التعريف ولا في التفضيل، وتخيروا له أشرف الألفاظ وأسبقها.

كل هذا مراعاة منهم لحق الله ﷻ من التعظيم والتنزيه.

وبعد هذه الإلمامة أطوي صفحات البحث، وأودع محتوياته ومكنوناته، والتي قد توصلت من خلالها إلى **جملة من النتائج، من أهمها ما يأتي:**

- تعريف اسم الجلالة باقٍ لا يلحقه تنكير أبدا.
- وهو أعرف المعارف؛ لأنه ﷻ لا شريك له في اسمه كما لا شريك له في ذاته، فلا يقع فيه لبس البتة.
- خطابه ﷻ بألفاظ التذكير (ضمائر أو إشارة أو موصولات) لا للدلالة على معنى التذكير، بل لدلالتها على الشرف، والكمال والتمام الذي لا نقص فيه.
- لا يقصد بالاشتقاق في اسم الجلالة ﷻ أنه مأخوذ من أصل آخر، وإنّما المراد أنَّه دال على صفةٍ له ﷻ، وهي الإلهية، كسائر أسمائه الحسنى، كالعليم والقدير، والغفور والرحيم، والسميع وغيرها.
- لا يجوز تصغير أسماء الله أو صفاته أو كلّ ما عُظّم شرعا؛ لتعظيم الله ﷻ له، وما ورد على صورة التصغير منه فلا يقصد به التصغير قطعا، كـ(مُهَيْمِن) فهو اسم فاعل من الأمانه، وأصله (مؤتمن) أو من الأمان

وأصله (مؤيمن) أو من (هَيْمَن).

- بدل الغلط والنسيان لا يقع في كلام الله ﷻ؛ لأنه ﷻ لا يضل ولا ينسى.
- الصحيح أن باء الاستعانة تقع في كلامه؛ لأن المراد بالاستعانة الدلالة على أن ما دخلت عليه هو الآلة التي وقع بها الفعل، والمقصود بالاستعانة عند النحاة هو أن الفعل وقع بآلة، ولا يلزم منه أن يكون المستعين مفتقرًا إلى الآلة المستعان بها ولا بد، فقد يكون الفاعل غنيًا عن الآلة، وقد يكون مفتقرًا إليها.
- الصحيح أن (عسى ولعل) في كلامه ﷻ لهما نسبتان: نسبة إلى الله ﷻ فيكون معناهما اليقين، ونسبة إلى العباد فيكون معناهما الشك والطمع والإشفاق والحذر.
- مقصود النحاة بالتوهم في العطف على التوهم هو أنهم لا يلحظون اشتراك الثاني مع الأول، وكأن ذلك الأول ما دخل عليه العامل الذي كان ينبغي للثاني أن يشاركه فيه، ولم يريدوا حقيقة التوهم، وعلى هذا يحمل كلام من قال به في القرآن.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م

أدب الكاتب، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم– المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)– الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

أسباب نزول القرآن، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، قال المحقق: قمت بتوفيق الله وحده بتخريج أحاديث الكتاب تخريجا مستوفى على ما ذكر العلماء أو ما توصلت إليه من خلال نقد تلك الأسانيد، الناشر: دار الإصلاح – الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م

أسرار العربية – المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم – الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

أسرار البلاغة، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

الأشباه والنظائر، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تح/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية –بيروت– ط١ سنة: ٢٠٠١م

الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

ألفية ابن مالك، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون.

الأمالي = شذور الأمالي = النوادر، المؤلف: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م

أمالي ابن الحاجب، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار-الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الإيضاح العضدي. المؤلف: أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: حسن شاذلي فرهود، ط١ سنة: ١٩٦٩م

الإيضاح في شرح المفصل، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تح/ محمد عثمان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ سنة: ٢٠١١م.

إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م

البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد

جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ

بَدَائعُ الفوَائِدِ، المؤلف: أَبو عَبْدِ اللَّهِ محمد بنِ أبي بكر بْنِ أَيُّوب ابْن قَيِّم الجَوْزِيَّةِ (٦٩١ – ٧٥١)، المحقق: علي بن محمّد العمران (إشراف: بَكر بن عَبدِ اللَّهِ أَبُو زَيْد)، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ

البديع في علم العربية– المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)– تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين– الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية– الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه

تاج العروس من جواهر القاموس – المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)– المحقق: عبد الستار أحمد فراج وحسين نصار وآخرون، سلسلة التراث العربي من إصدارات وزارة الإعلام بالكويت– طبع في عدة سنوات منها: ١٣٦٩– ١٤٠٠هـ وغيرهما.

التبصـرة والتـذكرة لأبـي محمـد الصـيمري (ق٤هـ)، تـح د/ فتحـي أحمـد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة ام القرى، ط١ سنة: ١٩٨٢م

التبيان في إعراب القرآن- المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبـري (المتـوفى : ٦١٦هـ)- المحقـق : علـي محمـد البجـاو- الناشـر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين- المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)- المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين- الناشر: دار الغرب الإسلامي- الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

تذكرة النحاة، المؤلف: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١ سنة: ١٩٨٦م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل- المؤلف: أبو حيان الأندلسي - المحقق: د. حسن هنداوي- الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا- الطبعة: الأولى.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

التصريح بمضمون التوضيح في النحو - المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥ هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان - الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.

التعليقة على كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ

التَّفْسِيرُ البَسِيْط، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، المحقق: محمد صالح الفوزان وآخرون، أصل تحقيقه في خمس عشرة رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ

تفسير القرآن العزيز، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

تفسير يحيى بن سلام، المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (المتوفى: ٢٠٠هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)،

دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

تنوير المقباس من تفسير ابن عباس

ينسب: لعبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – (المتوفى: ٦٨هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.

تهذيب اللغة – المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) – المحقق: محمد عوض مرعب – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، تح د/ فايز زكي دياب، دار السلام –القاهرة، مصر–، ط٢ سنة: ٢٠٠٧م

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك– المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)– شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر– الناشر: دار الفكر العربي– الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

التوقيف على مهمات التعاريف –المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) – الناشر: عالم الكتب –القاهرة– الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠ م

جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

جمهرة اللغة - المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) -المحقق: رمزي منير بعلبكي - الناشر: دار العلم للملايين - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

جامع العلوم في اصطلاحات الفنون- المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)- عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص - الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الجنى الداني في حروف المعاني - المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) - المحقق: د/ فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، المؤلف: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠.

حاشية الدماميني على مغني اللبيب، المؤلف: محمد بن أبي بكر الدماميني (المتوفى: ٨٢٨هـ) صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي- بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧م.

حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

خلق أفعال العباد، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية – الرياض.

دراسات لأسلوب القرآن للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة- ٢٠٠٤م

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)- المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط- الناشر: دار القلم، دمشق.

ارتشاف الضرب من لسان العرب- المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)- تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد- مراجعة: رمضان عبد التواب- الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

رسالة الملائكة، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر -بيروت- ١٩٩٢م

زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ

الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢م.

سفر السعادة وسفير الإفادة، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م

سير أعلام النبلاء – المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) – المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط – الناشر : مؤسسة الرسالة – الطبعة : الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥ م

شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، المؤلف: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (المتوفى: ٥٤٠هـ)، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية بن مالك) – المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني

الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان – الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م

شرح التصريف، المؤلف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م

شرح ديوان الحماسة، المؤلف: يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ)، الناشر: دار القلم – بيروت.

شرح شافية ابن الحاجب– مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة– المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)– حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد وآخرون – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان– عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم

أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

شرح كتاب الحدود في النحو، المؤلف: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ)، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم –تحقيقا وموازنة–، المؤلف: علي بن عيسى الرماني، تح/ سيف بن عبد الرحمن العريفي، إشراف/ تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود– سنة: ١٩٩٨م.

شرح المفصل للزمخشري – المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)– قدم له الدكتور/ إميل بديع يعقوب– الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تح/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت.

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥

هـ – ٢٠٠٥م

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار– الناشر: دار العلم للملايين – بيروت– الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ

الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

علل النحو، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

غريب القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية)، السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، المؤلف: محمد علي طه الدرة، الناشر: مكتبة السوادي جدة – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩م

فتاوى السبكي، المؤلف: أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الناشر: دار المعارف.

الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، المؤلف: نور الدين عبد الرحمن الجامي، (المتوفي سنة ٨٩٨ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي.

قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة: دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، إشراف: الأستاذة الدكتورة/ أميرة أحمد يوسف، الأستاذة الدكتورة/ حسنة الزهار، عام النشر: ٢٠١٦ م

الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

كتاب الأفعال، المؤلف: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م

كتاب العين – المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)- المحقق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي- الناشر: دار ومكتبة الهلال.

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المؤلف: المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية

السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

كفاية الغلام في إعراب الكلام = ألفية الآثاري، المؤلف: زين الدين شعبان بن محمد الآثاري (المتوفى: ٨٢٨ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

الكناش في فني النحو والصرف، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م

لسان العرب - المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) - الناشر: دار صادر - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

لطائف الإشارات = تفسير القشيري، المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة: الثالثة.

اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م

اللمحة في شرح الملحة – المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) – المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي– الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

اللمع في العربية، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

مجاز القرآن، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ

المجيد في إعراب القرآن المجيد، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السَّفَاقُسِي، أبو إسحاق: برهان الدين (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ

المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

المحلى في وجوه النصب، المؤلف: لابن شقير الكوفي (٣١٧ هـ) ، وهو المنسوب خطأ إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٠ هـ)، المحقق: د/ فائز فارس، وقد اعتمدت على طبعة د/ فخر الدين قباوة التي نسبها إلى الخليل، وهي الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م.

مختارة من خاتمة ألفية الآثاري في النحو (التأدب مع الله في الإعراب، لمحمد بن عبد الكريم الإسحاقي– ملتقى أهل الحديث.

مختار الصحاح – المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا – الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن الخشاب (٥٦٧هـ)، تح/ علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، تح د/ محمد كامل بركات، ط١ سنة: ١٩٨٢م

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت

معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

معانى القرآن للأخفش، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م

معاني القرآن، المؤلف: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩م

معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت

الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

معنى لا إله إلا الله، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: علي محيي الدين علي القرة راغي، الناشر: دار الاعتصام – القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) – المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله – الناشر: دار الفكر – دمشق – الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ

المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ

المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،

القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية –القاهرة، مصر – ط٢ سنة: ١٩٩٤م.

مقاصد الرعاية لحقوق الله عز وجل أو مختصر رعاية المحاسبي، المؤلف: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ)، المحقق: إياد خالد الطباع، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) تح أ د/ عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط١ سنة: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م

نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.

الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد (٣٣٢هـ)، تح د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١ سنة: ١٩٩٦م.

الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع– المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)– المحقق: عبد الحميد هنداوي– الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر